أنواع معجزات الرسل
ورد الشبه الواردة عليها
(جزء أول)

د . أسماء حسن أبو عوف(*)

المقدمة :

﴿ **رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي** ﴾ (١) .

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هداية ونورًا ، وبعث الأنبياء والرسل مبشرين ومنذرين، واصطفى محمدًا ﷺ نبيًا خاتمًا للأنبياء والمرسلين، ورحمة للعالمين، أرسله ربه هاديًا ومبشرًا ونذيرًا ، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا(٢) .

فصلوات ربي وسلامه عليه ، وعلى آله الطاهرين ، وأصحابه السابقين ، وأتباعه العاملين ، ومن نهج منهجهم إلى يوم الدين : ﴿ ... **رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا** ﴾ (٣) .

فيعد موضوع العقيدة من الموضوعات التي شغلت المفكرين قديمًا وحديثًا، وذلك لما لها من أهمية في حياة الإنسان؛ فهي تمثل علاقته بربه ــ سبحانه وتعالى ــ إلا أنها لتعد بحق من الموضوعات التي قد يصعب على الباحث أن يصل إلى حل كل معضلاتها؛ إذ إن للعقل حدوده التي لا يتخطاها .

(*) كلية اللغات والترجمة – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

(١) سورة طه الآيات، ٢٥ : ٢٨ .

(٢) المعنى مستوحي من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ سورة الأحزاب الآيات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) سورة الكهف من آية : ١٠ .

وقد تنوعت مسائل العقيدة بين: إلهيات ، ونبــوات، وســمعيات ، غيــر أن الباحث عندما يبدأ بحثه في النبوات يخيل إليه أنه قد اختار أقــل موضــوعات العقيدة صعوبة .

إلا أن الحقائق التي يخرج بها المتأمل في تاريخ الفكر الإسلامي أثبتت عكس ذلك تمامًا ، فإن هذه القضية شغلت الكثير من العلماء والمفكرين ، واستوقفتهم طويلاً (حيث إن مسألة النبوة) تحدد ما ينبغي أن يُلحظ في جانب الله – تعالى – من الصفات ، وما يحتاج إليه البشر كافة من ذلك، مما لا يعــرف إلا بطريــق الشرع ، معرفة تطمئن إليها النفس ، ولو استقل عقل بشري بذلك لم يكن على الطريق المطلوب من الجزم واليقين ، والاقتناع الذي هو عمــاد الطمأنينــة ، وأيضًا النبوة تحدد نوع الأعمال التي تُنال بها سعادة الإنسان فــي الــدارين ، وتطالب الإنسان بالوقوف على الحدود التي حددتها شريعة النبي ﷺ [1] .

وبهذا تكون النبوة غير مكتسبة ، وإنما هي اصطفاء ، واجتباء مــن الله ــ تعالى – يمن بها على من يشاء من عباده .

والمسألة الأساسية في عقيدة النبوة ، هي الاستدلال علــى ثبــوت النبــوة ، وصدق الأنبياء ــ صلوات الله عليهم أجمعين ــ لأنها مسألة تتعلق بالإنسانية ، ولها تأثير بالغ في حياتها .

ودعوى اتصال الإنسان المحدود بذلك الموجود الكامل، في ذاته وصفاته، وتلقي المعارف عنه بطريقة خفية، لا تجري على الوسائل المعروفة، ثم إمكان ظهور خوارق العادات من الدعوات التي تحتاج في الإيمان بها إلى قلب نقــي طاهر منّ الله عليه بالنقاء والصفاء .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٢٥ .

ولقد أرسل الله ــ تعالى ــ رسله لتعريف الناس بربهم وخالقهم ودعوتهم لعبادته قال تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدُونِ** ﴾ (١) .

وأرسل الله رسله لإنقاذ البشر من الاختلاف في أصول حياتهم وهدايتهم إلى الحق الذي يريد خالقهم .

قال تعالى : ﴿ **وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ (٢) .

فأوحى إليهم بالأصول التي لا تتبدل ولا تتغير باختلاف الرسل ، بل تتفق فيها جميع الرسالات السماوية .

والأنبياء والرسل جميعًا قد بعثهم الله ــ سبحانه وتعالى ــ إلى الناس لإقامة الدين وللحفاظ عليه والنهي عن التفرق فيه وللحكم بما أنزل الله ، قال تعالى : ﴿ **شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا** .. . ﴾ (٣) .

وأرسل الله الرسل لتبشر المؤمنين بما أعد لهم من نعيم مقيم جزاء طاعتهم، وإنذار الكافرين بعواقب كفرهم، وإسقاط كل عذر للناس، وإقامة الحجة عليهم من ربهم .

قال تعالى : ﴿ **رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا** ﴾ (٤) .

ولقد بين الكتاب والسنة، وأوجب الله ــ تعالى ــ الإيمان بأنبيائه ورسله لأنهم طريق الهداية إلى الله ــ تعالى ــ .

---

(١) سورة الأنبياء، آية : ٢٥ .

(٢) سورة النحل، آية ٦٤ .

(٣) سورة الشورى من آية : ١٣ .

(٤) سورة النساء، آية : ١٦٥ .

قال تعالى:﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ .. .﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿ قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ (٢) .

وفي حديث جبريل المشهور في البخاري المروي عن عمر بن الخطاب– رضي الله عنه – سأل جبريل النبي ﷺ عن الإيمان فقال : " أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره " .

ولقد أجرى الله ــ سبحانه وتعالى ــ على يد كل نبي معجزات حسب عصره وقومه لتكون دليلاً وبرهانًا على نبوته لئلا يكذبه الناس ، والأدلة والبراهين يسميها القرآن "آيات" أي علامات ودلائل وبينات تصدق الرسل فيما يقولون ويسميها الناس "معجزات" .

والمعجزة : أي البينة والبرهان والآية، هي الأمر الذي يعجز البشر عن الإتيان بمثله، يجريه الله على يد نبي مرسل ليقيم به الدليل على صدق نبوته وثبات رسالته .

وقد تنوعت الآيات والبراهين بتنوع الأزمنة والأقوام، ولذلك جاءت بما يتلاءم مع الغالب على الناس في كل عصر من هذه العصور .

فنجد أن معجزة سيدنا موسى ــ عليه السلام ــ شبيهة بالسحر ، لما غلب في أهل زمانه ، وتنقسم المعجزات إلى أنواع متعددة ، وسنتحدث عنها بالتفصيل إن شاء الله في الصفحات الآتية من هذا البحث على طريقة العرض

---

(١) سورة البقرة من آية : ٢٨٥ .

(٢) سورة البقرة، آية : ١٣٦ .

والتحليل ، ثم المقارنة موضحة خلاصة القول في هذه المسألة في مكانه من البحث .

وسوف نطرح هذا الموضوع على جزئين لأهميتة ، حيث يحتوي الموضوع كله على مقدمة، ثم ستة فصول، والفصول مقسمة إلى مباحث، ثم الخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إعداد هذا البحث، ورتبتها حسب الترتيب الأبجدي للبحث بعد حذف الألف واللام ، ولأهمية المعجزات سوف أبدأ بالموضوع الثانى من البحث بهذا الفصل .

وتناولت في المقدمة التي نحن بصددها بيان أهمية الموضوع، ومنهج البحث، والخطوات التي سرت عليها أثناء البحث .

أما الفصل الأول فعنوانه : مفهوم المعجزة وشروطها:

وفيه مباحث :

المبحث الأول : مفهوم المعجزة لغة واصطلاحًا

أ ــ عند المعتزلة.

ب ــ عند الأشاعرة.

جـ ــ عند الفلاسفة.

المبحث الثاني : شروط المعجزة أولاً : شروط المعجزة عند الأشاعرة .

ثانيًا : شروط المعجزة عند الفلاسفة المسلمين .

أما الفصل الثاني : حكم إمكان المعجزة ووجه دلالتها:

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم إمكان المعجزة عند المتكلمين.

ثانيًا : إمكان المعجزة وأنواعها عند الفلاسفة .

المبحث الثاني : وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول عند المتكلمين والفلاسفة .

أولاً : المعتزلة ووجه دلالة المعجزة .

ثانيًا : الأشاعرة ووجه دلالة المعجزة .

ثالثًا : وجه دلالة المعجزة عند الفلاسفة .

ثم بينت مذهب المعتزلة في وجه الدلالة بأنها دلالة عقلية، ويذهب الأشاعرة إلى أنها دلالة عادية، والفلاسفة بأنها دلالة عقلية كالمعتزلة .

* *

الفصل الأول

مفهوم المعجزة وشروطها

تمهيــد عن المعجزة :

المعجزة [1] لازمة من لوازم النبوة ، ولا سيما إذا لم يقم مقامها دليل آخــر ، فهي دليل الرسول على صدقه في دعوى النبوة ، وهي من أول العوامــل فــي تثبيت فؤاده ، وطمأنينة قلبه على أنه يسير في طريق الرسالة الصحيح .

وأنه بذلك مؤيد من الله ، وعن طريقها يمكن للناس أن يتأكدوا بأنفسهم مــن صدق الرسول في دعواه .

ومن أجل هذا فقد ركز علماء الكلام على المعجزة حتى أصبحت الموضوع الأول في النبوة، بل الأصل في آيات النبوة التي لا يمكن إهماله ، أو الإشــارة إليه من بعيد ، وذلك لأنها تمثل الشاهد الوحيد على صدق الأنبياء والرسل من جانب وللفت الأنظار إلى قدرة الله المطلقة ، التــي لا تقــوم علــى الأســباب والمسببات من جانب آخر .

ولذلك أيد الله ــ سبحانه وتعالى ــ أنبياءه بالمعجزات، وأظهر على أيــديهم أفعالاً خارقة للعادة ليس في مقدور البشر الإتيان بمثلها .

والقرآن الكريم زاخر بهذا كله، فعلى سبيل المثال لا الحصر : أرسل الله ــ سبحانه وتعالى ــ سيدنا موسى ــ عليه السلام ــ إلى فرعون وقومه ، فكذبــه

---

(١) وردت مــادة (ع ، ج ، ز) في القرآن الكريم ٢٦ مرة ، ستة منها بمعنى عجــوز ، منها أربعة للنساء، واثنــان للنخيل ، والباقي عشرون مرة ليس فيها لفظ معجزة ، بــل هناك فعل (أعجز) خمس مرات واحدة لله (٣٥/ ٤٤) والبــاقي كله للإنــسان ، فـــي أنــه لن يعجز الله فـــي الأرض (٥/ ٣١) (١٢/٧٢) (٣٢/٤٦) (٢٠/١١) (٥٧/٢٤) (٢٩/ ٢٢) (٤٢/ ٣١) (٢٢ /٥١) (٣٤/ ٥) (٣٤/ ٣٨) (٢/٩) ، وللمزيـــــد انظــر: المفردات في غريــب القــرآن للراغب الأصبهاني، صــ ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، لسان العرب لابــن منظور، جــ٤، صــ ٢٨١٧ ،٢٨١٨ ، مادة: عجز ، طبعة دار المعارف .

فرعون وهدده قائلاً له كما أخبر القرآن الكريم : ﴿ قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ * قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ * قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاء لِلنَّاظِرِينَ ﴾ (١) .

المبحث الأول : مفهوم المعجزة لغة واصطلاحاً:

مفهوم المعجزة عند المتكلمين:

للمعجزة تعريفات كثيرة ، ومرجع هذه الكثرة ، هو مدى إحاطة بعض العلماء في هذه التعريفات بما هو ضروري في تحققها ، أو في تحقق دلالتها واقتصار بعضهم على بعض ما يذكرونه من ذلك اكتفاء بما يفضلونه فيما بعد من شرائطها .

ومهما يكن فإن المعجزة ترجع في مجمل هذه التعريفات إلى أنها الأمر الخارق للعادة .

ولنبدأ بمفهومها :

أولاً : المعجزة عند المعتزلة :

قالت المعتزلة إن النبوة لا تثبت ولا يثبت صدق الشخص الذي يدعي أنه يأتي بوحي من قبل الله ــ تعالى ــ إلا بالمعجزة .

أي أنه إذا ادعى شخص النبوة فإنه لا يثبت صدقه إلا إذا صدقه الله – تعالى– والذي يدل على صدقه من قبل الله تعالى هو المعجزة .

ولذلك علق المعتزلة وقوع البعثة على معرفة المعجز، وصارت دلالة المعجز كالأصل لوقوع البعثة وثبوت الشرائع، كما أن حصول البعثة فرع عليها (٢) .

(١) سورة الشعراء الآيات (٢٩ / ٣٣) .

(٢) انظر: المغني ــ عبد الجبار، جـ١٥، ص ١٤٧، تحقيق: د/ محمود الخضيري وآخرين – مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .

وليس معنى ذلك أنهم يقولون لا نعرف نبوة الأنبياء إطلاقًا إلا بالمعجزات ، وإنما قالوا : إنها لا تعرف من جهة الاستدلال، ومع ثبوت التكليف إلا بالمعجزات، فأما مع ارتفاع التكليف فقد يجوز أن تعلم النبوة بالعلوم الضرورية لأنه لا شيء يصح أن يعلم باستدلال إلا ويصح أن يعلم باضطرار (١) .

وبذلك فيصح عند المعتزلة أن تعلم نبوة الأنبياء بخبر الأنبياء السابقين، ولكنها لا تدل من جهة الله تعالى إلا بالمعجز (٢) .

والخبر الواقع من قبل الله تعالى لو علمناه لدل كدلالة المعجز لكنه لا سبيل لنا إلى أن نعلمه إذا كان نفس الخبر معجزًا أو يقترن به المعجز فتعود الحال في ذلك إلى أنه لا يجوز أن يدل من قبَله تعالى على النبوات إلا المعجزات . فإذا صُدّق النبي بالخبر لم يستغن عن معجز، وإذا دل عليه بالمعجز استغنى عن الخبر ، فيجب ألا يدل على نبوة أنبيائه إلا بالمعجزات ، وإن كان قد يدل بالخبر على جهة التأكيد .

ولهذا قال المعتزلة : (أنه ــ تعالى ــ في النبي الأول لا بد من أن يعرفه الرسالة التي يؤديها بالخبر، ويقترن به المعجز ليعلم الرسول أنه المخبر له فيصير خبره ــ تعالى ــ في النبى الأول بمنزلة ادعاء الرسول الرسالة وما يقترن به من المعجز الدال على صحة الخبر بمنزلة اقتران المعجز بدعوى الرسول في أنه يعلم به صحة ذاك) (٣) .

وإذا كانت المعجزة هي الدليل على صدق النبي على وجه العموم على أنه مبعوث من قبل الله – تعالى– إلى الناس ليلزمهم العمل بالتكاليف واتباع ما أتى به شرع الله تعالى .

---

(١) انظر: المرجع السابق، جـ١٥ ، ص ١٤٨ ، القاضي عبد الجبار .

(٢) انظر: المرجع السابق، جـ١٥ ، ص ١٤٨ ، القاضي عبد الجبار .

(٣) المرجع السابق ــ عبد الجبار، جـ١٥ التنبؤات والمعجزات، ص ١٥٠ ، ١٥١.

لذلك يعرف المعتزلة المعجزة من جهة اللغة ومن جهة الاصطلاح.

المعجــزة لغــة :

"المعجز هو من يعجز الغير، كما أن المقدر هو من يقدر الغير" (١) .

ومعجز في وزن مقدر "فكما أن المستفاد بذلك جعله غير قــادر فيجــب أن تكون الفائدة في قولنا "معجز" أن غيره جعله عاجزًا، ويجب ألا يكون ذلــك إلا من صفاته ــ جل وعز ــ لأنه الذي يختص بالقدرة على الإقدار والإعجاز .. . فمن فعل العجز في غيره فهو مُعْجِزٌ ولو صح أن يفعل غيره عاجزًا من غيــر هذا الوجه لم يمتنع وصفه بذلك، ويسمى ما تعلقت القدرة به مقدورًا أو ما تناوله العجز معجوزًا عنه .

لكن أهل اللغة يسلكون في معاني هذه الأوصاف الظواهر من معانيهــا دون ما ينتهي "المتكلمون" إلى معرفته بالاستنباط، فــصاروا يــستعملون "المقــدر" و"المعجز" في وجوه التمكين وفي أسباب التعذر.

فإذا مكّن القادر غيره من الأمر يقال: "أقدره"، كما يقال: "مكنه"، وإن كــان الذي فعله من قبيل الآلات، وكذلك قد يقال: "أعجزه" إذا فعل أمرًا تعذر عنــده المعتاد من الفعل عليه .

ويقرر المعتزلة أن كلمة (معجز) قد تنقل من أصل اللغة إلى ضــرب مــن ضروب التعارف أنه مما يتعذر علينا فعله فهذا مرادهم إذا وصفوا الشيء بأنه (معجز) .

ولذلك عند الإضافة يقولون : " هو معجز لنا وليس بمعجز لله ــ تعــالى ــ وربما قالوا : هو معجز لزيد وليس بمعجز لعمرو إذا تأتي منه فعله، وعــدلوا

---

(١) شرح الأصول الخمسة عبد الجبار، ص ٥٦٨ ، تحقيق: د/ عبد الكريم عثمان ، مكتبــة وهبة ، ط الثالثة ١٤١٦هــ ــ ١٩٩٦م .

عن طريق العجز في هذا الباب ولم يخصوا به ما يصح فيه العجز وما لا يصح ؛ لأن القادر منا لا يصح أن يعجز إلا عما يصح أن يقدر عليه في الجنس .

وقد صاروا يستعملون هذه اللفظة فيما لا يصح أن يقدر أحدنا عليه ، كما يستعملونها فيما يصح ، بل استعمالهم في الأول أكثر، ولا يكاد أن يستعمل ذلك في المتعارف من الأمور؛ لأن أحدنا وإن لم يمكنه أن يفعل ما يفعله القوى من الحمل وغيره ، فإن ذلك لا يقال (إنه معجز) ، من حيث كان مقاربًا لما يصح أن يفعله .

فإنما يعنون بذلك الأمر الذي قد تجلى وظهر من أمره خروجه عن أن يكون تحت إمكان من وصف بأنه معجز له وفيه .

وقد كان من حق هذه اللفظة ألا تستعمل إلا في المعدوم لأنه الذي يصح أن يعجز عنه ويقدر عليه .

وقد علمنا أنه بالتعارف يستعمل في الموجود الذي لا يصح أن يكون مقدورًا لمن وصف بذلك كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص والأمور العظيمة من الزلازل والأمطار وغيرها، وكل ذلك لا تعلق للعجز به [١] .

وذلك كله كان معنى (المعجز) في اللغة .

أما (المعجز) في الاصطلاح :

" فهو الفعل الذي يدل على صدق المدعي للنبوة ، وشبهه بأصل اللغة هو أن البشر يعجزون عن الإتيان بما هذا سبيله فصار كأنه أعجزهم " [٢] .

لكنني أرى أن تعبير القاضي في تعريفه للمعجز بأنه " بالفعل " فقط تعريف فيه قصور؛ لأن المعجز مشتمل على الفعل كما يشتمل على القول والترك عند من يرى أن الترك ليس بفعل .

(١) راجع المغني، عبد الجبار، جـ١٥ ص ١٩٧ ــ ١٩٨ .

(٢) شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار، ص ٥٦٨.

ثانياً : (المعجزة) عند الأشاعرة :

لقد عرف الأشاعرة المعجزة لغة واصطلاحًا .

أولاً : من حيث اللغة :

المعجزة مأخوذة من العجز ــ بمعنى الضعف ــ المقابل للقــدرة أو القــوة وهي اسم فاعل من (أعجز) مشتق من الإعجاز ، وحقيقة الإعجــاز إثبــات العجز ، استعير لإظهاره ثم أسند مجازًا إلى ما هو سبب العجز وجعل اسمًا له.

فالتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، كما في الحقيقة ، وقيل للمبالغة كمــا في العلامة (١) . فحقيقة الإعجاز إذن هو إثبات العجز.

والإثبات هو المعنى المقابل للنفي ، والإثبات والإيجاد بالمعنى اللغوي واحد؛ إذن فحقيقة الإعجاز هى إتيان العجز أو إيجاده .

مثــال ذلــك :

أن تقول : (أعجزك) أي أثبت فيك العجز ، أو بمعنى أوجد فيك العجــز ، وبهذا المعنى يكون العجز ضد القدرة . ولكن استعير لإظهاره؛ لأن الشيء قــد يكون ثابتًا وموجودًا وواقعًا ولكن يكون غير ظاهر .

وبذلك المعنى فمعجزة الرسول تظهر العجز الموجود في الناس عن الإتيان بمثلها وهذا تجوز أول .

وهناك تجوز آخر: إذا أسند الإعجاز إلى ما هو سبب العجز وجعل اسمًا له، فالقرآن معجز، والإعجاز إظهار عجز البشر عن أن يــأتوا بمثلــه ، وكــذلك انشقاق القمر معجز ، فأطلق على ما هو سبب العجز اسم (معجزة) والإســناد هنا إلى ما هو سبب ظهور العجز ، إسناد مجازي لا حقيقي لأن السبب الحقيقي هو الله ــ تعالى ــ .

---

(١) انظر: شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني جـ٢، ص ١٣٠ . وراجع: شرح تهــذيب المنطق والكلام، ص ٢٢٣ .

" وذكر إمام الحرمين بناء على رأي الأشعري أن ههنا تجوزًا آخر هو استعمال العجز في عدم القدرة كالجهل في عدم العلم " (١) .

فبناء على رأي الأشعري ذكر إمام الحرمين أنه يوجد تجوز آخر في استعمال العجز، إذ قد يستعمل العجز في أمر مجازي وهو عدم القدرة ويكون معنى قولنا : (عجزوا عن كذا) ، لم يقدروا عليه .

وذكر إمام الحرمين في جواز إطلاق المعجزة على الآية الدالة على صدق الرسول وجهين :

الأول : أن حقيقة العجز إنما تكون فيما يقدر عليه البشر، فلا يقال :

(فلان عجز عن حمل الجبل أو شرب البحر أو صعود السماء أو جمع النقيضين أو الضدين) مع أن المعجزة قد لا تكون من مقدور البشر كشق القمر وسعي الشجر، وأن العجز يقارن المعجوز عنه عندنا لأنه وصف وجودي يضاد القدرة ، يقارن المعجوز عنه ولا يتقدمه، وليس له إلا تعلق تنجيزي ولا يتأخر عنه بالأحرى .

فلا بد من كون المعجوز عنه موجودًا مقارنًا للعجز، فكما أن العجز لا يتعلق إلا بموجود فالزمن المقعد عاجز عن القعود فعله باختياره، وليس عاجزًا عن القيام المعدوم .

فقد قام به وصف وجودي منعه من أمر وجودي مقارن له، وهو القعود فلم يقدر على فعله اختيارًا ، ولا على دفعه عن نفسه لوجوده منه اضطرارًا .

والمعارضة منفية ، فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها ومقارنته المعجوز واجبة .

فلا عجز عند وجود المعجزة على معارضته، فتسمح بإطلاق العجز على عدم القدرة ، كما تسمح بإطلاق الجهل على عدم العلم .

---

(١) شرح المقاصد، التفتازاني، جـ٢ ، ص ١٣٠ .

الثاني : أن حقيقة المعجز فاعل الإعجاز وهو الله سبحانه وتعالى فيسمى به ما فعل العجز عنه مجازًا ثم صار حقيقة عرفية (١) .

وقال سعد الدين التفتازاني :

ــ العجز ــ وهو في الحقيقة ضد القدرة، وإنما تتعلق بالموجود وبما يقــدر عليه حتى أن عجز الزمن إنما هو عن القعود بمعنى أنه وجد منه اضطرارًا لا اختيارًا ، فلو تحقق العجز عن المعارضة لوجدت المعارضة الاضطرارية (٢) .

فالعجز على رأي التفتازاني إنما يتعلق بأمر وجودي لا عدمي، فهو يتعلــق بالموجود وبما يقــدر عليه، فالمشي مثلاً وجد ممن استطاع وقــدر ، وعجــز الشخص عن المشي فعله ضد ذلك ، فالمشي فعل اختياري ، والعجز عن المشي فعل اضطراري .

وإذن فالقدرة من الشخص على الشيء، وجود الشيء نفسه اختيارًا، والعجز منه عن الشيء ، عدم وجود الشيء منه اضطرارًا .

والعلاقة بينهما علاقة تضاد ، والضدان أمران وجوديــان ، وإذن فقولنــا: عجز العرب عن معارضة القرآن، أي: فعلوا ذلك اضطرارًا.

---

(١) راجع شرح الإرشاد ــ لأبي بكر بن ميمون ــ تحقيق: د/ أحمد حجازي أحمد الــسقا . الناشر ــ مكتبة الأنجلو المصرية بمصر ص٥٤٤ ، وراجع : حواشــي علــى شــرح الكبرى للسنوسي ــ تأليف الأستاذ الجليل الشيخ إسماعيل بن موسى بن عتمان الحامدي على عمدة أهل التوفيق والتسديد ــ شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف الــسنوسي الحــسني، ط الأولــى، مطبعــة البــابي الحلبــي وأولاده بمصر ١٣٥٤هــ ــ ١٩٣٦م، ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، وراجع: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، البيجوري، ط الأخيرة، ص ٨٣ ط الحلبي، وأيــضًا اليواقيــت والجــواهر ــ الشعراني، ص ١٥٨ مطبعة الحلبي .

(٢) انظر : شرح المقاصد، جــ٢، ص ١٣٠ .

ثانيًا : المعجزة من حيث الاصطلاح : كما تراها الأشاعرة :

هي " أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة " (١) .

وقيل : أمر يتناول القول كالقرآن الكريم، والفعل كانفجار الماء من بين أصابع المصطفى ــ صلوات الله وسلامه عليه ــ والترك كعدم إحراق النار ــ لخليل الله إبراهيم ــ ومن اقتصر على الفعل فقط دون الترك فقد جعل المعجزة ههنا كون النار بردًا وسلامًا أو بقاء الجسم على ما كان عليه من غير احتراق .

وقيدنا بالخارق للعادة : للاحتراز به عن الأمور المعتادة بأنها مما يسوي فيها الصادق والكاذب في دعوى الرسالة فلا يتميز الصادق من الكاذب .

واحترز بقيد المقارنة : التحدي عن كرامات الأولياء والعلامات الإرهاصية التي تتقدم بعثة الأنبياء وعن أن يتخذ الكاذب معجزة من مضي من الأنبياء حجة لنفسه .

وبقيد عدم المعارضة : للاحتراز عن السحر والشعوذة وما شاكل كل ذلك من غير المألوف ، فإنها لا شك تعارض بمثلها بل بأحسن منها (٢) .

أما البغدادي فقد عرف المعجزة فقال هي :

" ظهور أمر خلاف العادة في دار التكليف لإظهار صدق من ذي نبوة من الأنبياء أو ذي كرامة من الأولياء، مع نكول من يتحدى به عن معارضة مثله "(٣) .

---

(١) شرح تهذيب الكلام، ص١١١ ، وانظر: شرح العقائد النسفية، ص ٨٦ ــ وانظر: شرح المقاصد، جــ٢، ص١٣٠ ، وذهب إلى نفس التعريف البغدادي ــ الفرق بين الفرق، ص ٣٦٦ ، والآمدي ــ غاية المرام، ص ٣٢٧ ، وأبو الحسن الماوردي ــ أعلام النبوة، وأبو حنيفة ــ الفقه الأكبر، ص٦٣ وغيرهم كثيرون

(٢) انظر: شرح المقاصد ــ التفتازاني، جــ٢، ص ١٧٦ .

(٣) أصول الدين ــ البغدادي، ص ١٧٠ ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ط الثالثة، ١٤٠١هــ ــ ١٩٨١م .

وإنما قيدنا هذا التعريف بدار التكليف :

لأن ما يفعله الله تعالى يوم القيامة من علاماتها يكون على خلاف العادة فتكون هذه العلامات ليست معجزة لأحد .

وشرطنا في التعريف خلاف العادة :

لأن المعتاد من الأفعال يشترك في دعواها الصادق والكاذب .

وأيضًا شرطنا في التعريف : إظهاره لصدق نبي أو ولي .

لجواز ظهور ما يخالف العادة على مدعي الإلهية، فلا يكون دلالة على صدقه، كالذي يظهر على الدجال في آخر الزمان وصورته كافية في الدلالة على كذبه، فلا ضرر من ظهور ما يخالف العادة عليه (١) .

وعرف (الغزالي) المعجزة فقال :

" هي فعل خارق للعادة " (٢) .

وعرف (الرازي) المعجزة، فقال :

"هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة " (٣) .

وهذا التعريف نقله السعد عن الرازي وارتضاه تعريفًا للمعجزة .

إذن فالمعجزة كما يراها الأشاعرة هي : أمر خارق للعادة يخلقه الله ــ تعالى ــ على يد مدعي النبوة أو الرسالة مع عدم المعارضة، أي مع عجز الناس جميعًا عن الإتيان بمثل هذا الفعل، وأن يكون ذلك المعجز موافقًا لدعوى النبي وأيضًا يكون معه في زمن التكليف .

---

(١) انظر : المرجع السابق ونفس الصفحة .

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي: ص ١١١ ، تحقيق الشيخ / محمد مصطفى أبو العلا ــ مكتبة الجندي ، بدون تاريخ .

(٣) المحصل ــ الرازي، ص ٢٠٧ ، راجعه وقدم له / طه عبد الرءوف سعد ــ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، بدون تاريخ .

أما القاضي (عبد الجبار) فيرى أن المعجز هو الفعل وهذا الفعل لا يـــدل على صدق مدعي النبوة إلا إذا كان على أوصاف، وتحققت فيه شروط معينة، كما سيأتى :

ثالثًا : مفهوم المعجزة عند الفلاسفة المسلمين :

تمهيـــــــد :

المعجزة ظاهرة لازمت بعثة الأنبياء ، ولذا فهي من أهم الشواهد العمليـــة ، على صدق ما يأتون به من عند الله ، وعلى الرغم من الاتحاد الظـــاهر بـــين المعجزة ، وبين رسالات الأنبياء ، فإنه قد أثيرت مناقشات جدلية واسعة النطاق ، حول إمكان خرق قوانين الطبيعة السائدة ، وبالتالي إمكان وقوع المعجزة أو عدم إمكانه .

ولذا حارب ظاهرة المعجزة ، بعض المفكـــرين الـــذين نـــادوا بالحتميـــة الصارمة ، في قوانين الطبيعة ؛ لأنهم لم يقبلوا أي استثناء في اطراد الظواهر الطبيعة ، وفقًا لقانونها المعهود ، وعدُّوا الإيمان بالمعجزة ـــ بوصـــفها خرقًـــا لقوانين الطبيعة ، نافيًا للروح العلمية ؛ لأنه يؤدي إلى زعزعة الثقـــة بالنظـــام السائد في الطبيعة .

وعكس هؤلاء المفكرين ذهب مفكرون آخرون من أمثال "مالبرانش" و"شيله رماخر" إلى القول " بأن الإيمان بالمعجزات لا ينفك عن الإيمان بالله "؛ لأن من يؤمن بإله قادر على أن ينشئ من الحوادث ما يخرق به العادة الجارية ، فلا بد أن يؤمن بالمعجزات ؛ لأن القانون السائد في الطبيعة لا يحكم على الله ولا يمثل إلزامًا بالنسبة له ، بينما العكس هو الصحيح بأن الله هو الذي ألـــزم الأشـــياء طبائعها ، وهو وحده المهيمن على سير الحوادث، وقد عبر "جون اســـتوارت مل" عن هذا التيار الذي يقر إمكان وقوع المعجزة ، وذلك عند انتقاده لإنكـــار "هيوم" المعجزات؛ حيث قال " من لا يؤمن بموجود فوق الطبيعة ولا بتدخله في شؤون العالم ، لا يقبل فعل إنسان خارق للعادة على أنه معجزة، ويؤوله مطلقًا

بما يخرجه عن كونه معجزة ، لكن إذا آمن بالله فلا يكون تأثيره في العالم وسلطته عليه فرضية محضة بل احتمالاً جديًا .. . وإن الله قادر على تعطيل عمل سلسلة الأسباب والعلل ؛ لأنه هو الذي أوجد هذه السلسلة أصلاً ، ولا يختل قانون السببية بهذا الاعتبار ؛ لأن سبب المعجزة إنما هو إرادة الله" (١) .

ومن ذلك يمكننا القول بأنه لم تبرز مشكلة إمكان المعجزة ، أو عدم إمكانها في مجال الفكر الإسلامي على أنها القضية الأولى ، بينما برزت محاولات الفلاسفة لتفسير المعجزة فحسب ؛ لأن وقوعها عندهم أمر مفروغ منه بدلالة ما نطق به صريح القرآن؛ لذلك اعترفوا بظاهرة النبوة ، ولهذا لم يجدوا ما يمنع من وقوع المعجزات للأنبياء ، لذلك شرعوا في محاولة فهمها وتفسيرها تفسيرًا نفسيًا وفلسفيًا .

ولم يجرؤ على إنكار وقوع المعجزات إلا ابن الراوندي وأبو بكر الرازي الطبيب، وذلك لأنهما أصلاً قد رفضا أن يعترفا بظاهرة النبوة (٢) .

بينما فلاسفة المسلمين لم يخالفوا المتكلمين ، وعلماء الإسلام ، في أن المعجزة هي المنهج الأساسي في الاستدلال على صدق الأنبياء، إلا أن لهم رأيًا مخالفًا لما أجمع عليه علماء الدين وخاصة من حيث شروطها، وذلك بعد محاولة فهمها وتفسيرها .

والواقع أننا نجد من بين فلاسفة المشرق والمغرب ، على حد سواء ، خاصة لدي كل من الفارابي وابن سينا ، محاولة لتفسير المعجزة بردها إلى قوى النفس، وذلك بناء على أن نفس النبي بلغت الغاية القصوى في النماء

---

(١) هذه الأقوال : تبصرة "من كتاب" القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون " للشيخ مصطفى صبري، ص ٢٤ /٣٠ ــ دار السلام للطباعة والنشر ــ مكتبة النور ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م .

(٢) انظر: في الفلسفة الإسلامية، د/ إبراهيم مدكور، جـ١، ص٨٠ ــ مكتبة الدراسات الفلسفية، بدون تاريخ .

الروحي ، وإن جرم العالم قابل للتأثر ــ تبعًا لذلك ــ بهذا الامتيــاز الروحــي الذي بلغته نفس النبي .

وعن هذا المعنى يعبر الفارابي فيقول :

" النبوة مختصة في روحها بقوة قدسية، تذعن لها غريزة عالم الخلق الأكبر، كما تذعن لروحك غريزة عالم الخلق الأصغر، فتأتي بمعجزات خارجــة عــن الجبلة والعادات" [١] .

وهكذا عبر الفارابي بإيجاز عن هذه الفكرة وهو يفسر وقوع المعجــزة، وقد جعل للنبي خصالاً ثلاثًا تجتمع له حتى تتحقق على يديه المعجزات، وهذه الخصال هي :

أولها : أن يكون النبي صاحب عقل قوي جدًا .

ثانيًا : أن يكون النبي صاحب مخيلة قوية جدًا .

ثالثها : أن تكون نفسه من القوة بحيث تكون له السيطرة على العالم العلوي والسفلي ، ويمكنها بذلك التغيير في هيولي الأشياء . وهذه الخاصية هي المهمة في تحقيق المعجزات للأنبياء .

وقد ذهب الفلاسفة في تعريف المعجز إلى أنه : هو هو الفعل الخارق للعادة، والمعجزات عندهم ثلاثة أقسام هي الفعل، والقول، والترك [٢]، سيأتي الكــلام عنها في حينه .

بينما ابــن سينا الذي جاء من بعد الفارابي فإنه بسط القول فيها وفصله على نحو واضح في تضاعيف كتبه، حيث أدرج المعجزة في نطاق مقدور الأنبياء ، وذلك حين أثبت النبوة، وقال يجب أن يوجــد نبي، ويجب أن يكــون هذا النبي

---

(١) فصوص الحكم، ص ٢٨ ، آراء أهل المدينة الفاضلة، ص ٧٤ ، والإشارات والتنبيهات، ابن سينا ، ق٣ ،٤ ص ٨٩٣ .

(٢) انظر أصول الدين للبغدادي، ص١٧٢ ، وأيضًا شرح المقاصد، ص١٨٢ ، والمواقــف للإيجي، ص ٢٢٧ .

إنساناً، وقال إضافة إلى ذلك: " وواجب أن يكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمرًا لا يوجد لهم فيتميز به عنهم فتكون له المعجزات" (١).

ويقول ابن سينا : " وجب أن يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه شرع يفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة لاختصاصه بآيات تدل على أنه من عند ربه " (٢) .

فالآيات ــ في هذا النص ــ هي المعجزات التي صرح بها في كتابه "النجاة" وبها نستطيع أن نميز النبي عمن سواه من البشر ، وأنها تدل على صدقه، وأنه من عند ربه ، وبذلك يستحق الطاعة والاتباع.

ولكن كيف تقع هذه المعجزات ؟ هل هي تقع بقدرة النبي الطبيعة ؟ أم ليس له قدرة عليها أصلاً ؟ وإنما يجريها الله على يديه تأييدًا له ولدعوته؟ الحق أن ابن سينا كان أميل إلى إدراج المعجزة في نطاق مقدور الأنبياء أنفسهم، ليس فقط ذلك بل إنه عد ما يأتي به العارفون وذو البصر والكمال ، من غرائب فهو داخل في حدود قدرتهم العادية ، وليس أمرًا خارجًا عن سنن الطبيعة .

ويوضح ذلك قوله : " ولعلك تبلغك عن العارفين أخبار ، تكاد تأتي بقلب العادة ، فتبادر إلى التكذيب، وذلك مثل ما يقال أن عرافًا: استسقى للناس ، فسقوا ، أو استشفى لهم، فشفوا، أو دعا عليهم ، فخسف بهم ، وزلزلوا أو هلكوا بوجه آخر، ودعا عليهم فصرف عنهم الوباء ، والموتان ، والسيل ، والطوفان، أو خشع لبعضهم سبع، أو لم ينفر عنهم طائر، أو مثل ذلك ، مما لا يؤخذ في

(١) النجاة، ابن سينا، نقحه وقدم له: د/ ماجد فخري ق ٣ ، ص٣٣٩ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

(٢) الإشارات والتنبيهات ، ابن سينا ، بشرح الطوسي: القسمان ٣ ،٤ ص٨٠٣ ، دار المعارف ، مصر .

طريق الممتنع الصريح، فتوقف، ولا تعجل ، فإن لأمثال هذه أسباب في أسرار الطبيعة " [1].

وقد وضع الفلاسفة المسلمون تعريفًا للمعجز، لا يختلف عن الأشاعرة للمعجزة في تعريفها العام .

بيد أن الاختلاف بدا واضحًا بين الفلاسفة والأشاعرة في شروط المعجز، حيث ذهب الفلاسفة المسلمون ، إلى وضع شروط للمعجز ، تابعة لقوى النفس الإنسانية ، بينما جعل الأشاعرة شروط المعجز صادرة من الله- تعالى- اختيارًا منه ، وقصدًا إلى التصديق .

المبحث الثاني : شروط المعجزة

أولاً : شروط المعجزة عند المعتزلة :

الشرط الأول :

" أن تكون من جهة الله ــ تعالى ــ أو في الحكم كأنه من جهته - جل وعز - " [2] .

ويخرج بها أفعال اكتسبها العباد .

بمعنى : أن يكون واقعًا من الله تعالى حقيقة أو تقديرًا؛ وذلك لأن المعجز ينقسم إلى ما لا يدخل جنسه تحت قدرة العباد كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وقلب العصا حية، وما شاكل ذلك .

وإلى ما يدخل جنسه تحت مقدور القدر ــ أي العباد ــ ولكنهم لا يقدرون على صفته ، وذلك مثل : قلب المدن ، ونقل الجبال ، وحنين الجذع ، وما جرى مجراه .

---

(١) الإشارات والتنبيهات، ابن سينا ، القسمان ٣، ٤ ص٨٩٢ .

(٢) شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار، ص ٥٦٩.

ويقرر المعتزلة أن القرآن من هذا القبيل ؛ فإن جنسه وهو الصوت داخل تحت مقدور القدر ، ولهذا فإنا لو خلينا وقضية العقل كنا نجّوز أن يكون من جهة الرسول ــ عليه السلام ــ ، أعطاه الله ــ تعالى ــ زيادة علم أمكنه معه الإتيان به ، فصح أن المعجز ليس من شأنه كونه من جهة الله ــ تعالى ــ فقط ، بل إذا جرى في الحكم كأنه من جهة الله ــ تعالى ــ كفي.

وعلى كل حال فلا بد أن يكون جاريًا في الحكم ، كأنه مجرى فعل الله ليصح كونه دلالة دالة على صدق من ظهر عليه ، وإلا فلو لم يجر هذا المجرى لم يكن نسبته إلى صدق من ظهر عليه إلا كنسبته إلى كذبه [١] .

وترى المعتزلة أن ما يصح أن يفعله العبد لا يجوز أن يكون دالاً على صدق مدعي النبوة فيما يدعيه ، حتى وإن كان واقعًا من قبل الله ــ تعالى ــ لأنا لا نعلم منه وحاله هذه أنه وقع منه تعالى تصديقًا للمدعي فيما ادعاه من النبوة ، وأنه من قبله تعالى . فإذا لم نعلم أنه من قبله إلا بألا يقدر على مثله في جنسه أو صفته ، فلا بد أن يكون بهذه الصفة حتى يقع موقع التصديق، ويصح أن يكون دالاً على صحة دعواه .

ويبين ذلك :

أنه لو جاز أن يكون من قبله فيما يجوز أن يكون دلالة على صحة دعواه ، لصح فيما يكون من قبل غيره من العباد مثله ؛ فلما لم يجز فيما يقع من غيره من العباد أن يكون دلالة على صدقه في دعواه لأنه لم يدع عليه وإنما ادعى التحمل للرسالة من قبله ــ تعالى ــ ، فكذلك القول فيما يكون من قبله .

ويبين ذلك : أن زيدًا لو قال لعمرو : أنا رسول خالد إليك، فالتمس منه الدلالة ، فالذي يجوز أن يدل على صدقه ، ما يقع من قبل خالد، دون ما يقع من قبله وقبل غيره ؛ فكذلك القول في المعجزة فإنه يجب أن تكون من قبله

---

(١) انظر : المرجع السابق والصفحة نفسها .

تعالى دون ما يقدر العباد على مثله سواء في جنسه أو صفته ؛ لأن كل أمر صح من العبد أن يفعله ، وإن قل ظهوره، فهو معتاد لأن المشاركة من غيره تصح فيه، بأن يقف على شبهه ووجه الحيلة فيه. فإذا صح ذلك حل محل المعتاد من هذا الوجه؛ وإذا كان مما لا يقع فيه المشاركة ، إن صح فإنه يدل على النبوة عندنا ــ عند المعتزلة ــ لأنه يقتضي أنه تعالى أبانه بأمر من الأمور معه تصح أن يأتي بما يتعذر على غيره ، من علم أو آلة إلى غير ذلك ، ليعود الحال في ذلك إلى أنه من قبله تعالى أم متعلق بأمر هو من قبل الله، فيصير بمنزلة مدعي النبوة ، إذا جعل دلالته على ذلك نقل الجبال وطفر البحار؛ لأن ذلك وإن كان من قبله فإنه يدل على قدرة عظيمة تنتقض بمثلها العادة [1] .

والشرط الثاني للمعجز :

لابد أن يكون ناقضًا لعادة من ظهر المعجز فيهم ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن ليدل على صدق من ظهر عليه أصلاً .

ألا ترى أن أحدنا إذا ادعى النبوة ، وجعل معجزته طلوع الشمس من مشرقها وغروبها في مغربها لم تصح له دعواه ، ولم يدل ذلك على صدقه .

وبالعكس فلو ادعى النبوة وجعل معجزته طلوع الشمس من المغرب وغروبها فى المشرق ، فإنه يدل على صدقه لما انتقض في أحدهما، ولم ينتقض في الآخر [2] .

وأيضًا لا يدل على صدقه لو جعل دلالة دعواه ولاد المرأة في حينه ؛ لأن ذلك معتاد ولو جعل الدلالة على ذلك ولادها بعد علوق بشهر ، لكان يدل على ذلك ، لخروجه عن العادة . ولو جعل الدلالة على ذلك خروج الولد من

(١) راجع: المغني ، عبد الجبار ، جـ ١٥ ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٢) راجع: شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار، ص ٥٧١ ، تحقيق: د/ عبد الكريم عثمان – مكتبة وهبة ، ط الثالثة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

الحائط على الحد الذي يخرج من بطن أمه ، لكان دالاً، ومتى خرج من بطـن أمه في وقته ، لم يكن دالاً [١] .

ونبين أنه لا بد من اعتبار كون العادة عادة العقلاء الذين يميزون فيفصلون بينها وبين خلافها .

فلو اتفق منه تعالى أن يخلق ما يجري مجرى نقض العادة ولا أحد يعقل في بعض الأرض لكان ذلك في أنه غير معتد به بمنزلة العادة المخالفة لعادة أهـل الأرض .

وترى المعتزلة أن العادة المعتبرة في هذا الباب يجب أن تكون راجعة إلـى فعله تعالى ، أو ما يتصل بفعله ؛ لأنه لا معتبر بأفعال العباد في هذا الباب.

ومتى اعتبرت أفعالهم فلأنها تؤثر في أفعاله تعالى ، وتقتضي فيه انتقـاض العادة. وإنما كان كذلك لأن الغرض في انتفاض العادة واعتباره في أن يعلم به فـي المعجز، أنـه من قبله تعالى ، على طريقة التصديـق . فمتـى لـم يجعل العادة التي يجري المعجز الواقـع فيـها مجـرى النقـض مـن فعلـه تعـالى لـم يتم ذلـك .

وكذلك لو استمر بقوم طريقة المعصية لم تعد طاعتهم نقضًا للعادة، وكـذلك القول في سائر ما يفعله العباد [٢] .

وقد وردت اعتراضات على المعتزلة في شرط أن تكون ناقضة للعادة :

ومن هذه الاعتراضات : قيل :

أليس أهل العدل يجوزون منه تعالى إحداث عادة مخالفة للعادة المتقررة في القوم ؛ لأمر تقتضيه الحكمة ، كما يجوزون ابتداء العـادات ، وألـيس هـذا التجويز يمنع من الاستدلال بالمعجزة ؛ لأنه يجوز أن يكون الله ــ تعالى ــ قد

---

(١) المغني ، عبد الجبار، جـ١٥، ص ٢٠٢ .

(٢) راجـع: المغني ، عبـد الجبـار، جـ١٥ ص ١٨٣ .

أظهره ليجعله عادة ثانية، وصادف ظهوره دعوى من ادعى النبوة ، وإن لم يكن صادقًا ؟

وقد رد المعتزلة فقالوا :

إذا كانوا قد استدلوا على الله وعرفوه ، عرفوا العادات ــ وكيف تدل الأدلة على النبوات ، وإذا وجب ذلك لم يجوزوا ظهور ذلك من الله – تعالى – ، إلا عند إرسال الرسل ؛ لأن ما ذكرناه دلالة لهم ، على أنه تعالى لا يجوز أن ينقض العادة إلا بهذا الوجه .

فيصير نقض العادة، لا لهذا الوجه بمنزلة العبث، ويجب بهذه الطريقة أن نمنع من هذا التجويز ، كما نمنع من تجويز المذاهب الباطلة ؛ للأدلة العقلية الدالة على فسادها ، ونقول في المجوز أنه مبطل لطريقة الأدلة، أو نعلمه باضطرار، فكذلك القول فيما اعترض عليه.

وبعد ، فإن كون ذلك الشيء ناقضًا للعادة مستمرًا في المستقبل ، لا يخرجه من أن يكون عند حدوثه ابتداء ، ناقضًا للعادة فلا يصح والحال هذه ، أن يقال لها عادة بعد عادة ؛ لأنه لا يصير عادة إلا وعند ابتدائه ، حصل ناقضًا للعادة . فلا بد أن بين العادتين ، نقض عادة ، فكيف ما سأل عنه .

واعترض أيضًا فقيل للمعتزلة :

أفتجوّزون أن يظهر الله تعالى المعجز على الرسول ، دلالة على صدقه ، ثم يستمر حدوث ذلك في المستقبل ، حتى يصير عادة ، بعد أن كان ناقضًا للعادة، فإن جوزتم ذلك لزمكم في ذلك العجز ألا يكون دالاً على رسول ثان ، ولزمكم تجويز ظهوره على الصالحين . وإن منعتم ذلك فقد نقضتم ما قدمتموه ، من أنه لا يمتنع أن يصير بعد نقض العادة عادة مستأنفة .

وقد رد المعتزلة فقالوا :

إنا لا نجيز في المعجز الناقض للعادة أن يحدث على الدوام في المستقبل ، لا لأمر يرجع إلى أنه لا يجوز أن يصير نقض العادة بالاستمرار عادة مستأنفة، لكن لأن ذلك يقتضي التنفير والمفسدة، فلا بد منه تعالى أن يجنبه الأنبياء ــ عليهم السلام ــ .

ونبين بهذه الطريقة أن بقاء القرآن لا يؤثر في دلالته ، بل يقوي ذلك ، وأنه تعالى لما أراد إدامة التكليف بشريعة الرسول جعل المعجز ، الدال على نبوته يبقى على الأوقات ويزداد وضوحًا، ولو أن مثل الناقة التي ظهرت على يد صالح ــ عليه السلام ــ دام خروجها من الجبل، لكان ذلك يقدم في دلالة الأول على نبوة صالح.

ويقرر المعتزلة أنّ ما ذكروه أولاً أصح وأولى ؛ لأن استمرار العادة فيه لا يمنع من كونه أولاً ناقضًا للعادة، فكيف يكون قادحًا في دلالة الأول [1] .

واعترض على المعتزلة أيضًا : فقيل :

فكيف يصير ذلك متى تكرر حدوثه معتادًا ، والمعلوم من حاله أن يكون حدوثه على الأوقات لا يكون بأكثر من تكرره على الرسل ؟ وإذا كان تعالى لو أرسل جماعة في وقت واحد ، وأظهر عليهم جنسًا واحدًا من المعجزات كإحياء الموتى وما شاكله ، لم يدخل الواقع من ذلك في العادة ؛ ولأخرج من أن يكون ناقضًا للعادة فكذلك المتكرر منه في الأوقات .

وقد رد المعتزلة، فقالوا :

قد علم في الجملة ، أن المعجز إنما يدل متى لم يكثر ، وإن قدرًا من الكثرة يخرجه عن بابه، فكذلك الحد لا فرق فيه بين أن يوجد في الوقت

---

(١) راجع: المغني، عبد الجبار، جـ١٥ ، التنبؤات والمعجزات، ص ١٨٩ ، ١٩٠.

الواحد على أيدي جماعة ، وبين أن يتكرر على الأوقات ؛ لأن كلا الـوجهين يدخله في العادة ، وقد عرفنا أن الأمور المعتادة تنقسم إلى الوجهين :

– ففيها ما لا يجوز فيه إلا التكرر على الأوقات كحركات الفلك وغيرها .

– ومنها ما لا يجوز فيه ذلك، ويجوز فيه الاجتماع ، والجميع في ذلك متفق غير مختلف (١) .

واعترض على المعتزلة أيضًا : فقالوا :

إنكم ذكرتم أن العادة التي يصير المعجز ناقضًا لها ، يجب أن تكون مضافة إلى الله ــ تعالى ــ دون غيره ، وذلك لا يتأتي منكم في كل المعجزات، وذلك لأن القرآن خاصة ينقض عادة أهل الفصاحة والبيان، وتلك العادة من قبلهم ، فكيف يصح ما ذكرتموه ؟

ورد المعتزلة فقالوا :

إن العادة يجب أن تكون من قبله تعالى في الحقيقة أو كأنها من قبله، وما يختص به أهل اللسان من قدر ما يتأتى منهم من الفصاحة متعلق بعادة من قبله تعالى، وبذلك فلا فرق بين أن تكون هي من قبله أو ما يتعلق بأمر يكون من قبله؛ لأنه تعالى هو الذي يخصهم بالعلم الذي معه يتمكنون من الفصاحة، فإذا جرت العادة بذلك القدر من العلم ثم ظهر على رسول الله ﷺ ما لا بد فيه من زيادة على هذا العلم وجب كونه معجزًا .. . بأن يخص الله ــ تعالى ــ الرسول بقدرة كبيرة يمكنه معها قلع الجبال وقلب البلاد إلى ما شاكل ذلك .

ولأجل هذا فصلنا بين العادة المضافة إليه تعالى وبين العادة المنسوبة إلى العباد أن ما ينسب إليهم ، كما كانت العادة من قبلهم ، فنقضها قد يصح من قبلهم ؛ لأنهم يقدرون على اختيار خلافه كما قدروا على اختياره، وما حل هذا

---

(١) انظر: المرجع السابق ، القاضي عبد الجبار، جـ١٥ ص ١٩١.

المحل لا يصح فيه الإعجاز، وليس كذلك حال المضافة إليه تعالى من العادات؛ لأنه تعالى هو الذي أجرى به العادة فمتى نقضه دل كدلالة التصديق[1] .

ويقرر المعتزلة أن نقض العادة لا يكون إلا بالحال التي تتميز فيهـا العـادة المستمرة من خلافها ، فيعد خلافها نقضًا للعادة ويتميز للناظر ذلك ، فيمكنه أن يعرف به طريقة الإعجاز .

ولذلك فإنـه لا اعتبار بما يحدث عند بدء الخلق أو زوال التكليف؛ إذ إن كل ما يحدث فيهما لا يكون ناقضًا للعادة ، ومن ثم فإنه ليس بمعجزات تصدق أحدًا في دعواه إن ادعى النبوة .

وأيضًا فكما أنه لا بد من اعتبار الحالة التي يتميز فيها أحد الأمـرين مـن الآخر ، فكذلك لا بد من اعتبار العادة عادة له، لأن العادات تختلف ولا يجـب أن تتفق، وقد علمنا أن نقض عادة قوم يكون عادة لآخرين .

ويبين ذلـك : أن نقض العادة في قوم إذا صح ، وكان المعتبر بعـادتهم فحال غيرهم لا يعتد به ؛ لأن وجودهم ووجود عاداتهم كعدمه فـي بـاب أن عاداتهم غير معتبرة، فكذلك نقض العادة فيهم غير معتبر، فكل قوم يجـب أن يعتبر نقض العادة فيهم كما اعتبر تغيير العادة فيهم ، ولذلك صح في عـادات أهل السماء أن تكون نقضًا لعادات أهل الأرض وأيضًا عادة بعض البلاد أنهـا قد تكون ناقضة لعادة غيرها من البلاد .. . فلا بد في اعتبار نقض العادة بمن العادة عادة له [2] .

وإذن فعادات قوم لا تكون معجزات لقوم آخرين حتى وإن كانـت ناقـضة لعادات هؤلاء الآخرين .

---

(١) المرجع السابق، جـ١٥ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٢) انظر: المغني عبد الجبار، جـ١٥ ، ص ١٨٢ ،١٨٣ .

الشرط الثالث للمعجز عند المعتزلة :

يرى المعتزلة أن من حق المعجز أن يتعذر على العباد فعل مثله ، في جنسه أو في صفته [1]؛ لأنه لو لم يكن كذلك ، لم يعلم أنه من قبله تعالى ، ولا يـدل بالتالي على صدق الرسول فيما يدعيه من الرسالة ؛ لأنه لا يدل على صـدق الرسول إلا ما كان من قبله تعالى .

وترى المعتزلة أنه لا فرق بين أن يتعذر على العباد فعل مثله في الجـنس كقلب العصا حية ، وإحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبـرص، أو أن يتعـذر على العباد فعل مثله في صفته كالقرآن الكريم ، وقلـب المـدن والأمـصار، والطيران في الهواء بلا جناح ، ونقل الجبال الراسيات، وغير ذلك .

ويبين ذلـك :

أن خروج الناقة من الجبل ــ معجزة صالح عليه السلام ــ بمنزلة خروجها من بطن أمها ، لكن العادة في هذا منتقضة ؛ فدل على صدق المـدعي للنبـوة بهذه الجملة؛ وذلك لأن المعتبر في كونه دالاً على وجه تنقض العادة به مع أنه من قبله تعالى فالحال واحدة في الدلالة .

ولا فصل في هذا الباب بين الجنس والصفة، فيجب أن تكـون الحـال واحدة لأنا نعلم أن العباد وإن كانوا يقدرون على الحمـل والتحريـك ، فلمـا يقدرون عليه حد مخصوص، فإذا ظهر عند ادعائه النبوة منه تعالى نقل الجبال الراسيات ، وقلب المدن والأمصار ، والطيران في الهواء بلا جناح ، إلى غير ذلك ، صار هـذا في باب أنا نعلم عنه أنه ليس من قبل العباد ، وأنه نـاقض للعادة ، بمنزلة إحياء الموتى .

وهذا يبين أن المعتبر أن يكون من قبله تعالى على وجه تنتقض به العادة . وإذا كنا نعلم أنه من قبله تعالى بأن يتعذر على العباد فعل مثله في صفته صار

---

(١) راجع: المغني القاضي عبد الجبار، جـ١٥ ص ٢٠٤ .

كما يعلم أنه من قبله تعالى ، إذا تعذر مثله في جنسه وما دامت العـادة، فـي الوجهين منتقضة فالحال واحدة في الدلالة .

وبذلك يرى القاضي أن انتفاض العادة فيما يصح من العباد فعل مثلـه فـي صفته كان أقوى في إبانة النبي منهم وتصديقه ؛ لأنه قد بان منهم فـي الأمـر الذي يصح فيه الاشتراك، فهو أدل على الإبانة من الأمر الذي لا يـصح ذلـك فيه؛ لأن له أن يقول: " لو لم أكن صادقًا فيما أدعيه من النبوة ، لم يـصح أن أخرج عن الحد الذي كنت مشاركًا لكم فيه فيما يتأتى ويتعذر، فخروجي عـن هذه الطريقة فيما يظهر على ، يدل على أنه تعالى حمّلنـي مـا ادعيتـه مـن الرسالة، وصدّقني بما أتاني به من المعجز "فيكون ذلك أوقع في نفس السامع ، من أن يكون المعجز الظاهر عليه ، ما لا يصح الاشتراك في قليله ولا كثيره ، ولم تتقدم لهم فيه عادة ، خرج هو عن مماثلتهم فيها إلى طريقة المباينة .

وقد بين القاضي عبد الجبار أن المعتبر في الدلالة بالوجه الذي يدل دون ما عداه من الصفات .

وعلى هذا الوجه قلنا في الألوان إنها دالة من حيث كانت حادثة ، والجسم لا يخلو منها ، ولم تعتبر فيها الجنس والصفة ، وأيضًا القول في دلالة الفعل على حال فاعله ، بأن المعتبر فيه بحدوثه ووقوعه بحسب أحواله .

فإذا صح ذلك وأذن فكان وجه دلالة إحياء الموتى على صدق الرسول هو تعذر فعل مثله على العباد مع انتقاض العادة به ، ليعلم أنه من جهته تعالى على طريقة التصديق للنبي ، وكان هذا الوجه ثابتًا فيما يتعذر فعل مثلـه فـي صفته كالطيران في الهواء بلا آلة ، وكالمشي على الماء، وكطفر حافتي البحر، وكنقل الجبال الراسيات ، وكالإخبار عن الغيوب ، إلى غير ذلك ، فيجـب أن تكون دالة أيضًا لثبوت وجه الدلالة فيها .

ولا فرق والحال هذه بين من قال : إن الذي يدل على ذلك بعض ما يتعــذر على العباد فعله أو مثله في الجنس دون بعض .

وقد رد المعتزلة على من زعم :

أن الذي يدل على صدق المدعي للنبوة هو ما كبر من المعجــزات دون ما صغر ؛ لأنهم زعموا أن صغيرها ــ أي الصغير مــن المعجزات ــ يجوز أن يظهر علــى غير الأنبياء مــن الفاضلين والصالحيــن ، وأيــضًا ظــــن أن إحيــاء الموتــى مــن النــاس خاص بالأنبيــاء بخــلاف إحيــــاء الـــذرة والنملـــة منهم .

ورد المعتزلة على هؤلاء القوم، فقالوا :

إنه لا فرق بين الأمرين في كونه ناقضًا للعادة ، ووقوعه من جهته تعالى ، وتعذره على العباد ، فكيف يصح أن يفصل بين الصغير والكبير فــي ذلــك؟ وربما يكون الصغير في ذلك أوكد في كونه معجزًا ودالاً على الإبانة ؛ لأنـــه لصغره يبعد دخول الشبهة في صحة التوصل إليه بالآلات وما يجري مجراها، ولذلك قد يتأتى منا العظيم من الأمور ويتعذر الصغير، كما يتأتى القليــل مــن الأمر ويتعذر الكثير، فالتفرقة في ذلك تدل على وجه دلالة المعجــزات علــى النبوات .

وهذا الخلاف يبين أن القوم أتوا فيه من الجهل بوجه دلالة المعجز وبعيد أن يكون عالمًا بالنبوات (١) .

الشرط الرابع للمعجز عند المعتزلة :

أن يكون واقعًا عقيب دعوى المدعي للنبوة ــ أي لا يتقدم عليها ولا يتــأخر عنها ــ لأنه لو تقدم على الدعوى ، لم تتعلق به ، فلا يكون بالدلالة على صدقه أحق منه بالدلالة على صدق غيره، وبهذه الطريقة منعنا من تقــديم المعجــز ،

(١) راجع: المغني عبد الجبار، جــ١٥ ص ٢٠٤ ،٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨ .

وخالف في هذا أبو القاسم أحد شيوخ المعتزلة، وأجاز تقدم المعجز على الدعوى.

وكذلك لو تراخى عنه لم يتعلق به فلا يكون بالدلالة على صدقه أحق منه بالدلالة على صدق غيره ، إلا أنه إذا ثبت صدق المدعي للنبوة بمعجز وتراخى عن دعواه معجز آخر جاز (١) .

ونظر المعتزلة في الأخبار التي تروي ظهور معجزات الأنبياء قبل بعثتهم مثل: إظلال الغمامة بالنسبة لسيدنا محمد ﷺ إلى آخر ما روي من معجزات تقدمت بعثته ، وقرر المعتزلة في كل ما روي من أخبار في ذلك ، أنه لو صحت الأخبار والروايات في ذلك فيجب أن تؤول وتحمل على أنه معجز لنبي آخر في ذلك الوقت ، ورووا ما يدل على ذلك من قوله ﷺ في خالد بن سنان العبسي ، وقد شاهد أخته: " ذلك نبي ضيعة قومه " ، وثبت عنه ما يقارب ذلك في قس بن ساعدة وغيره .

وقال القاضي إذا كان ذلك مجوزًا فيجب في ذلك المعجز أن يكون محمولاً على هذا الوجه، فيجب أن يتأول عليه ، كما يتأول ظاهر الكتاب على تطابق أدلة العقول .

وإن صح ما نقله أهل المغازي في الرسول ﷺ في حال صغره ، فيجب أن يكون محمولاً على هذا الوجه، وإن لم يصح ، فلا وجه للاشتغال به؛ ولهذا قال أبو هاشم: "إن الواجب على المكلفين لو شاهدوا انشقاق القمر ، أو رجوع الشمس أن يعلموا في الجملة أنه معجز لنبي، وإن لم يعرفوه على التفصيل .

وأما الإخبار عن الغيوب الذى يرى القاضى أنه هو معجز الخبر على وجه مخصوص دون المخبر عنه ، فتأخره لا يجوز أن يطعن في هذا الباب ولا تقدمه (٢) .

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار، ص ٥٦٩ ،٥٧٠ .

(٢) راجع: المغني ، عبد الجبار، جـ١٥ ص٢١٥ .

وإن إخبار النبي عن الغيوب نحو إخباره عليًا ــ عليه السلام ــ: " إنك تقابل الناكثين والمارقين والقاسطين "، وقوله ﷺ لعمار : " ستقتلك الفئة الباغية " ، و" آخر زادكم ضياج من لبن "، كلها أعلام معجزة دالة على صدقه مع تأخرها عن دعواه .

جاز ذلك لثبوت صدقه بدلالة أخرى غير هذه الدلالة، فهذه الطريقة التي أوجبناها.. . من أن يكون المعجز واقعًا عقيب المدعي للنبوة ، وإنما أوجبناها إذا لم يكن المعجز نفس المدعي للدعوى (١) .

فأما إذا كان كذلك نحو كلام عيسى ــ عليه السلام ــ في المهد ، فيقرر المعتزلة أنه معجزة عيسى ــ عليه السلام ــ الدالة على نبوته، ولا بد أن تكون الدعوى منه قد تقدمت، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى على لسان عيسى ــ عليه السلام: ﴿ .. **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا** ﴾ (٢) .

قال القاضي عبد الجبار: " فقد قارنت المعجزة الدعوى لأنه لا فرق بين أن تكون نفسها واقعة على حد الإعجاز ، أو يتعقبها الإعجاز في هذا الباب، وغير ممتنع عند المعتزلة أن يكمل الله ــ تعالى ــ عقل الصبي ، في حال صغره ، ويبلغه في الفضل مبلغ الأنبياء ، كما لا يمتنع أن يخلق الله – تعالى – البشر في الابتداء كاملي العقل ، كما فعله تعالى في خلق آدم – عليه السلام – .

وأما ما ظهر عند حمل مريم بعيسى ــ عليه السلام ــ فهو معجز لبعض الأنبياء، وقد قيل إنه كان معجزًا لزكريا ــ عليه السلام ــ(٣).

---

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ، عبد الجبار، ص ٥٧٠ .

(٣) سورة مريم من آية : ٣٠ .

(١) المغني ، عبد الجبار، جـ١٥ ص ٢١٥، ٢١٦ .

الشرط الخامس للمعجز عند المعتزلة :

أن يكون موافقًا لدعوى مدعي النبوة ــ أي أن يكون مطابقًا لدعواه ــ لأنه إن لم يكن كذلك ، وكان بالعكس فإنه لا يتعلق بالدعوى، ولا يدل على صدقه .

يبين ذلــك : أن قائلاً لو قال بحضرة جماعة : إني رســول فــلان إلــيكم وعلامته أن يحرك رأسه ، إذا بلغــه كلامي هذا ، فإنه إذا بلغه ولم يحــرك ، وسكن رأسه ، لم يدل على صدقه ، إن لم يدل على كذبه .

وفي المعتزلة من ذهب إلى أن المعجز إذا لم يكن مطابقًا وكان بــالعكس ، فإنه يدل على التكذيب .

وحكى أن مسيلمة لما ادعى بحضرة النــاس : إنــي رســول الله إلــيكم ، ومعجزتي أني إذا بزقت في هذه البئر فار ماؤها ، والله تعالى أمر حتى غاض ماء ذلك البئر وصار تكذيبًا له .

ولكن القاضي عبد الجبار يقرر ويذكر أن هذا ليس هو المذهب عند المعتزلة وما حكي عن مسيلمة لا أصل له عندنا، وقرر أن من هذا حاله فإنه لا يجــوز على الله ــ تعالى ــ ؛ لأنه إذا أراد تكذيب شخص كان يمكنه ذلك بألا يظهــر عليه المعجز عقيب دعواه ، فإحداث شيء آخر والحال ما قلناه يكون عبثًــا لا فائدة فيه (١) .

الشرط السادس للمعجز عند المعتزلة :

لقد شرط المعتزلة في المعجز أن يكون مختصًا بالنبي ، واختصاص المعجز بالنبي يجب أن يتعلق به بادعائه النبوة على حد تعلق التصديق به ، ولا فــرق في هذا بين أن يكون المعجز حالاً في النبي أو في غيره مــن الأجــسام ، وأن يكون قريبًا منه متصلاً به ، أو بعيدًا عنه ، إلى غير ذلك من أحواله .

ويبين ذلــــك :

---

(٢) انظر: شـــرح الأصول الخمسة، عبد الجبار، ص ٥٧٠ .

أن المعجز هو الدلالة على حال الدعوى ، فجيب أن يكون متعلقًا بالدعوى لا بشخص المدعي[1] .

وزاد المعتزلة على هذه شرطًا آخر، وهو كما يرى القاضي عبد الجبار: أنه لا بد أن يكون من جهة فاعل عدل حكيم ، أو في الحكم كأنه من جهته ، فإنه لو لم يكن كذلك ، لم يكن في المعجزة دلالة على صدق أحد [2] .

والظاهر من هذا الشرط أنه لا بد أن تسبق دلالة المعجزة على صدق الأنبياء بمعرفة الله بتوحيده وعدله وأنه لا يفعل القبيح ولا يختاره .

وهذا الشرط ليس بغريب عند المعتزلة بناء على أصولهم؛ لأنهم قالوا يجب على الله فعل الصلاح والأصلح، ولا يجوز عليه فعل الجور أو إضلال عباده .

ولهذا فإنهم يرون أن الخوارق لا تظهر إلا على أيدي الأنبياء فقط، فأنكروا الكرامات ونحوها .

وإنني أرى أن هذا الشرط ليس بلازم لأنه يغني عنه الشرط الأول، وهو أنه من فعل الله، والمعروف أن الله عدل حكيم، وهذه هي شروط المعجز عند المعتزلة .

ثانيًا : شروطها عند الأشاعرة :

وهم يرونها أمرًا خارقًا للعادة مقرونًا بالتحدي مع عدم المعارضة، ومن هذا التعريف يتضح أن المعجزة عند الأشاعرة لا تتحقق إلا إذا توافرت فيها شروط وأوصاف هي:

١ ــ أن يكون الأمر الذي يظهر على يد النبي من فعل الله – تعالى – أو ما يقوم مقامه وإن لم يكن في نفسه فعلاً؛ لأن المعجزة أمر يجريه الله –

---

(١) راجع: المغني ، عبد الجبار، جـ١٥ ص ٢١٠ .

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ، عبد الجبار، ص ٥٧١ .

تعالى – على يد النبى وليس للنبي اختيار في فعله أو تركه لأنه من خلق الله – تعالى – بمعنى أنه ليس من متعلقات قدرة العباد .

فيشمل القول كالقرآن – العظيم – والفعل كنبع الماء من بين الأصابع الذي وقع للنبي ﷺ والترك كعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم الخليل .

وإنما قلنا أو ما يقوم مقامه : ليتناول التعريف مثل ما إذا قال : معجزتي أن أضع يدي على رأسي ، وأنتم لا تقدرون على وضع أيديكم على رؤوسكم ، ففعل وعجزوا، فإنه معجز دال على صدقه ولا فعل لله ثمة . فإن عدم خلق القدرة فيهم على ذلك الوضع ليس فعلاً صادرًا عن الله ــ تعالى ــ ، بل هو عدم صرف .

ومن جعل الترك وجوديًا بناء على أنه الكف ، حذفه لعدم الحاجة إليه، فالشرط عنده كون المعجزة من فعل الله ــ تعالى ــ .

وفي كلام الآمدي أن المعجز إن كان عدميًا ــ كما هو أصل شيخنا ــ فالمعجز ههنا عدم خلق القدرة فيهم ــ فلا يكون فعلاً ، وإن كان وجوديًا ــ كما ذهب إليه بعض أصحابنا ــ فالمعجز هو خلق العجز فيهم فيكون فعلاً فلا حاجة إلى قوله أو ما يقوم مقامه (١) .

وخرج بهذا الشرط فعل غيره ــ سبحانه وتعالى ــ ، كالكرامة مثلاً ، فإنها في متناول قدرة العبد الصالح ، كما سبق بالتفصيل الكلام على الفرق بينها وبين المعجزة في كتاب آخر .

وإنما اشترط كون المعجزة فعلاً لله ــ تعالى ــ لأنها إنما أتى بها للدليل على صدق الرسول في قوله : إني رسول الله ــ تعالى ــ للعباد؛ فهي مصدقة له في قوله والتصديق من الله ــ تعالى ــ لرسوله في دعواه الرسالة لا يحصل

---

(١) انظر: شرح المواقف، الإيجي بشرح الجرجاني، جـ٨ ص٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ط الأولى، ١٣٢٥هـ ، مطبعة السعادة .

بما ليس من قبله، فوجب أن تكون فعلاً لله، وليست مما تتعلق به قدرة العباد وإرادتهم بحيث يأتونها متى شاءوا كسائر أفعالهم الاختيارية، ولا مما يتلقى بالتعليم. ولذلك أمر المولى – سبحانه وتعالى – خاتم رسله أن يجيب من اقترحوا عليه الآيات بقوله تعالى:﴿ **قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ.. .** ﴾ (١) ، فهي من شئونه تعالى يجريها على أيدي الرسل متى شاء لمن شاء إما بغير كسب كالقرآن الكريم وعصا موسى ، وإنا مقارنة لكسب ما منهم ، يأتونه بإذنه ليس له تأثير في خرق العادة إلا الصورة ، كرمي نبينا ﷺ المشركين بقبضة من الرمل أصابت أعينهم مع كثرتهم وبعدهم عنه ، واختلاف أوضاعهم ــ وحالاتهم عند الرمي ، وذلك قوله تعالى : ﴿ .. . **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمَى ..** ﴾ (٢) .

ومن هذا القبيل إبراء الأكمه والأبرص ، وإحياء الموتى .

الشرط الثاني للمعجز عند الأشاعرة :

أن يكون ذلك الأمر خارقًا للعادة فيمن هو معجز له ، وهي عادة الله ــ سبحانه وتعالى ــ في إيجاد الكائنات من ربط المسببات بأسبابها التي تناسبها ، إذ لا إعجاز دونه ، فإن المعجز ينزل من الله ــ تعالى ــ منزلة التصديق بالقول ؛ لأن الإعجاز لا يتم إلا إذا كان الأمر الظاهر على يد النبي خارقًا للعادة، أي ما اعتاده الناس واستمروا عليه فترة بعد أخرى .

وإذن فليس من المعجزات أن يقول مدعي النبوة : آية صدقي طلوع الشمس في كل يوم من حيث تطلع وغروبها في كل يوم من حيث تغرب؛ إذ إن مثل هذا من الأمور المعتادة ولا يدل على الصدق لمساواة غيره إياه في ذلك حتى

---

(١) سورة الملك من آية : ٢٦ .

(٢) سورة الأنفال من آية : ١٧ .

الكذاب في دعوى النبوة، مقدورًا له ، كصعوده إلى الهواء ومشيه على الماء ، لم يكن منزلاً منزلة التصديق من الله ــ تعالى ــ [١] .

وقال الإيجي: ليس هذا الشرط بشيء لأن قدرته مع عدم قدرة غيره عـادة معجز [٢] .

وقال الآمدي : هل يتصور كون المعجزة مقدورة للنبي أم لا؟

اختلف الأئمة فيـه :

فذهب بعضهم إلى أن المعجز فيما ذكر من المثال ليس هو الحركة بالصعود أو المشي لكونها مقدورة له يخلق الله فيه القدرة عليها، إنما المعجز هناك هـو نفس القدرة عليها وهذه القدرة ليست مقدورة له .

وذهب آخـرون إلى أن نفس هذه الحركة من جهة كونهـا خارقـة للعـادة ومخلوقة لله ــ تعالى ــ ، وإن كانت مقدورة للنبي وهو الأصح [٣] .

ويخرج بهذا الشرط :

السحر والشعوذة وكثير مما كـان علـى شـاكلتهما، مثـل المخترعـات والصناعات الحديثة كالسينما والحاكي "الفنغراف" والمذياع؛ لأنها ليست خارقة للعادة؛ إذ هي مرتبطة بأسباب تتناسب مع مسبباتها (سبق تفصيل ذلـك عنـد الحديث في الفرق بين السحر والمعجزة في كتاب آخر) .

وإنما اشترط كون ذلك الأمر من المعجز خارقًا للعادة ؛ لأن كل ما لا يكون خارقًا للعادة بل معتادًا لا يكون دالاً على الصدق؛ لمساواة غيره إياه في ذلك .

مثل إذا قال أحد الناس : معجزتي طلوع الشمس في كل يوم وبدو الزهر في ظل الربيع فإنه ليس خارقًا للعادة .

---

(١) شرح المواقف، جـ٨ ص٢٢٣ .

(٢) المواقف، الإيجي، جـ٨ ص ٢٢٣ .

(٣) شرح المواقف، الإيجي والجرجاني، جـ٨ ص ٢٢٤ .

فيمكن للكاذب : أن يدعي الرسالة، ويجعل ما ذكر دليلاً على دعواه، وهو ليس بنبي في الواقع، فلا يتميز النبي من غيره، وهذا على خلاف سنة الله ــ تعالى ــ في خلقه .

الشرط الثالث :

أن تتعذر معارضة ذلك الأمر، فإن ذلك حقيقة الإعجاز [(١)] ، أي أن يتعذر على المتحدي به فعل مثله في الجنس أو على الوجه الذي وقع التحدي به عليه.

وإنما اشترط ذلك لأنه لو أمكن معارضة ذلك الأمر لأمكن الكاذب أن يدعي النبوة، ويأتي بأمر يماثل ما أتى به الرسول، لكن إتيان الكاذب بالمماثل باطل فبطل ما أدى إليه .

وإنما يكون الفعل الذي يظهر على يد مدعي النبوة معجزة حينما يعجز الناس جميعًا عن الإتيان بمثله أو معارضة النبي في فعله، وبهذا الشرط يخرج السحر والشعوذة ، وغرائب المخترعات من أن تكون معجزات .

فالسحر يبدو في ظاهره أنه أمر خارق للعادة ولكنه في الحقيقة ليس كذلك بينما هو أمر يمكن تعلم قواعده ومعرفته بالممارسة، وإذن فالسحر ليس خارقًا للعادة ، ولكن هو أمر غريب بالنسبة لكثير من الناس ، ولكنه مألوف عند أهله، وهو فعل الساحر بمساعدة الشياطين .

لقوله تعالى : **﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ .. . ﴾** [(٢)] .

---

(١) المواقف، الإيجي، جـ٨ ص ٢٢٤ .

(١) سورة البقرة من آية : ١٠٢ .

وكذلك غرائب المخترعات فإنها ليست من خوارق العادات ، وإنما هي أمور عادية تخضع لقواعد علمية يعرفها من تعلمها ويتقنها من مارسها [1] .

الشرط الرابـــــع :

أن يكون ذلك الأمر المعجز ظاهرًا على يد مدعي النبوة ليعلم أنه تــصديق له؛ لأن من لم يظهر ذلك على يديه مدعيًا النبوة أو الرسالة فلا يكون معجزة .

ويخرج بهذا الشرط الكرامة ، وهي ما يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح – كما حدث للسيدة مريم – عليها السلام – من وجود الرزق عندها من غيــر أن يأتي بـــه أحد إليها . وأيضًا تخرج المعونة ، وهي ما يظهر على يد العوام من الناس تخليصًا لهم من شدة . وكذلك يخرج الاستدراج ، وهو ما يظهر على يد فاسق ، خديعة ومكرًا به، كما حدث لفرعون؛ إذ أعطاه الله – تعالى – الملـــك الكبير، ثم انتهى به الأمر إلى الغرق والموت كافرًا [2] .

الشرط الخامس :

أن يكون ذلك الأمر موافقًا لدعوى النبوة أو الرسالة المطلوب حصولها.

فلا يجوز أن يكون متقدمًا عليها وأن يتأخر عنها تأخرًا يعلم أنه لا يتعلــق بها.

ويخرج بهذا الشرط الإرهاص وهو ما يظهر للنبي قبل النبــوة والرســالة تأسيسًا لها كظلال الغمام لسيدنا محمد ﷺ .

واشترط ذلك لأنه لو لم يكن ذلك الأمر المعجز موافقًا للدعوى كأن قــال : معجزتي إحياء هذا الميت، ففعل خارقًا آخر كنتق الجبل مثلاً، لم يكن ذلك دالاً

---

(٢) انظر: شرح المقاصد ، التفتازاني جـ٢ص ١٣٠ .

(٣) انظر: حاشية شرح المواقف، جـ٨ ص٢٢٤ السيالكوتي ، وقارن المقاصد، التفتازاني، جـ٢ ص ١٣٠ .

على تصديقه في دعواه الرسالة ، لعدم تنزله منزلة تصديق الله ــ تعالى ــ فلا يكون ذلك الأمر معجزة وهو خلاف المطلوب (١) .

الشرط السادس :

ألا يكون ذلك الأمر الخارق الذي ادعاه وأظهره الله – سبحانه وتعالى – على يديه مكذبًا له، صدقي انفلاق البحر فانفلق الجبل لم يدل هذا الأمر على صدقه في دعواه ؛ لأنه لم يظهر على حسب ما حدده فلا يكون معجزًا مصدقًا، كذاب فيما ادعاه فلا يكون ذلك النطق دالاً على تصديقه، بل ازداد اعتقاد تكذيبه؛ لأن المكذب له هو نفس الخارق . وخرج هذا الخارق أن يكون معجزة؛ لأن المعجزة من شأنها تصديق النبي في دعواه، وهذا لم يصدقه بل كذبه .

وقال بعض الأشاعرة :

لو قال المدعي : معجزتي إحياء هذا الميت فأحياه ثم كذبه ، فإن هذا التكذيب لا يخرج الإحياء عن كونه معجزًا ؛ لأن المعجز هو الإحياء وهو حصل وهو غير مكذب له، إنما المكذب هو ذلك الشخص بكلامه، وهو بعد أن صار حيًا مختارًا في تصديقه وتكذيبه، فلا يقدح تكذيبه في دلالة الإحياء على صدقه .

وقال بعض الأصحاب من المتكلمين (الإيجي في شرح المواقف): هذا الذي ذكر من عدم خروجه عن كونه معجزًا، إنما هو إذا عاش بعد الإحياء زمانًا واستمر على التكذيب .

وقال الآمدي : لا أعرف في هذه الصورة خلافًا بين الأصحاب .

وقال القاضي : وأما لو خر ميتًا في الحال بطل الإعجاز؛ لأنه كان أحيي للتكذيب فصار مثل تكذيبه الضب .

والحق : أنه لا فرق بين استمرار الحياة مع التكذيب وبين عدمه لوجود الاختيار في الصورتين بخلاف الضب (٢) .

---

(١) انظر: شرح المواقف الإيجي بشرح الجرجاني، جـ٨ ص ٢٢٤ .

(١) المرجع السابق ونفس الصفحة .

وبقيد الموافقة للدعوى تخرج الإهانة ، وما يظهر على يد مدعي النبوة كذبًا كما وقع لمسيلمة الكذاب حينما ادعى النبوة ، وتفل في عين أعور لتبرأ فعميت السليمة .

والظاهر أنه لا يجب تعيين المعجز ، بل يكفي أن يقول أنا آتي بخارق من الخوارق، ولا يقدر أحد على أن يأتي بواحد منها .

وفي كلام الآمدي أن هذا متفق عليه، قال: فإذا كان المعجز معينًا فلا بد في معارضته من المماثلة وإذا لم يكن معينًا فأكثر الأصحاب على أنه لا بد فيه من المماثلة .

وقال القاضي :لا حاجة إليها وهو الحق لظهور المخالفة فيما ادعاه.

الشرط السابع للمعجزة عند الأشاعرة :

ألا يكون ذلك الأمر المعجز متقدمًا على الدعوى بل لا بد وأن يكون مقارنًا لها بلا اختلاف، أو متأخرًا عنها تأخرًا يعلم أنه لا يتعلق بها (١) ، ويخرج بهذا الشرط الإرهاص، وهو ما كان قبل النبوة والرسالة تأسيسًا لها مثل إظلال الغمام لمحمد ﷺ قبل البعثة وكتكلم المسيح ــ عليه السلام ــ في المهد صبيًا ، فإن هذه الأمور ليست من باب المعجزة، وإنما هي من باب الإرهاص ، أي الاستعداد لتلقي الرسالة من الله ــ تعالى ــ ولتهيئة الناس وتفهيمهم بأن هذا الشخص سيختاره الله ويصطفيه لنبوته ، فهي تأسيس للنبوة من أرهصت الحائط أي أسسته (٢) .

ــ وإنما اشترط في ذلك المعجز أن يكون مقارنًا للدعوى لأن التصديق قبل دعوى الرسالة لا يعقل ، فلو قال : معجزتي ما قد ظهر على يدي قبل الدعوى، لم يكن ذلك دالاً على صدقه، ويطالب بالإتيان بذلك الخارق أو بغيره بعد

---

(٢) المرجع السابق، جـ٨ ص٢٢٥.

(١) انظر: شرح المقاصد ، سعد الدين التفتاواني، جـ٢ ص١٣٠ .

الدعوى، فلو عجز كان كاذبًا قطعًا، فإن قال في إظهار المعجزة : هذا الصندوق فيه كذا وكذا، وقد علمنا خلوه واستمر بين أيدينا من غلقه إلى فتحه، فإن ظهر كما قال كان معجزًا ، وإن جاز خلقه فيه قبل التحدي ؛ لأن المعجز إخباره عن الغيب وهو واقع مع التحدي موافق للدعوى. لا خلق ذلك الشيء في الصندوق .

أما احتمال أن العلم بالغيب خلق فيه قبل التحدي فيكون متقدمًا على الدعوى مع كونه معجزًا، فإنه منى على جواز إظهار المعجزة على يد الكذاب وسنبطله [1] .

وإنما كان مبنيًا على ذلك لأن العلم بالغيب لو كان مخلوقًا قبل التحدي، لم يكن إخباره به منزلاً منزلة التصديق له فيكون هو كاذبًا في دعواه أنه آية صدقه دليلاً عليه، " وسيأتي بعد أنه لا يتصور عندنا ظهور الخارق على يد الكاذب " .

فإن قيل: ما ذكر من امتناع تقدم المعجز على الدعوى يقضي إلى إبطال كثير من المعجزات المنقولة عن الأنبياء، وقد استدل صاحب هذا القول على رأيه بقوله: فما تقولون في كلام عيسى ــ عليه السلام ــ في المهد، وتساقط الرطب الجني عليه من النخلة اليابسة فإنهما معجزتان له مع تقدمهما على الدعوى. وما تقولون أيضًا في معجزات رسولكم من شق بطنه، وغسل قلبه وإظلال الغمام، وتسليم الحجر والمدر عليه، فإنها كلها متقدمة على دعوى الرسالة. قلنا تلك الخوارق المتقدمة على الدعوى ليست معجزات وإنما هي كرامات، وظهورها على أيدي الأولياء جائز ــ والأنبياء قبل نبوتهم لا يقصرون عن درجة الأولياء فيجوز ظهورها على أيديهم أيضًا، وحينئذ تسمى إرهاصًا. أي تأسيسًا للنبوة [2] .

---

(٢) انظر: شرح المواقف ، الإيجي بشرح الجرجاني جــ٨ ص ٢٢٥.

(١) المرجع السابق، جــ٨ ص٢٢٥ ،٢٢٦ .

والمنكرون للكرامـــات : جعلوها معجزات لنبي آخر في ذلك العصر وهـــو مردود، لوجودها في زمان لا نبي فيه .

وقــد قال القاضي : إن عيسى كـــان نبيًا فـــــي صـــباه لقولـــه تعـــالى : ﴿ .. . وَجَعَلَنِي نَبِيًّا .. . ﴾ (١) .

ولا يمتنع من القادر المختار أن يخلق في الطفل ما هو شرط النبوة من كمال العقل وغيره ، فلا تكون معجزاته في حال صغره متقدمة على نبوته ودعـــواه إياها .

" ولا يخفى بُعده مع أنه لم يتكلم بعد هذه الكلمة " المنقولة عنه ببنت شفة إلى أوانه، ولم يظهر الدعوى بعد أن تكلم بها إلى أن تكامل فيه شـــرائطها، وبلـــغ ثلاثين سنة، ومن البين أن ثبوت النبوة في مدة طويلة بلا دعوى ولا كلام ، مما لا يقول به عاقل (٢) .

ولقائل أن يقول : إن عيسى ــ عليه السلام ــ تكلم بعد الكلمـــة المـــذكورة بكلمات على ما نطق بـــه نص القرآن الكريم؛ حيث قـــال الله ــ تعـــالى ــ حكاية عنه: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًـــا أَيْنَ مَـــا كُنـــتُ وَأَوْصَـــانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَـــاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَالِـــدَتِي وَلَـــمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا * وَالسَّلَامُ عَلَـــيَّ يَوْمَ وُلِـــدتُّ وَيَـــوْمَ أَمُوتُ وَيَـــوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** ﴾ (٣) .

فلا وجه لقولكم أنه لم يتكلم بعد هذه الكلمة ببنت شفة قلنا مرادنـــا بالكلمـــة مجموع هذه الخطبة .

---

(٢) سورة مريم من آية : ٣٠ .

(٣) شرح المواقف ، الإيجي بشرح الجرجاني، جــ٨ ص٢٢٦ .

(١) سورة مريم آية ٣٠ : ٣٣ .

وأما قوله ﴿ .. . **وَجَعَلَنِي نَبِيًّا** .. . ﴾ فهو كقول نبينا ــ عليه الصلاة والسلام ــ " كنت نبيًا وآدم بين الطين والماء "، وهو تعبير عن القبول والأهلية بالفعل .

فمعنى القول المحكي عن عيسى ــ عليه السلام ــ أن الله ــ تعالى ــ جعلني أهلاً مستعدًا للنبوة وأنا في المهد، ومعنى قول نبينا ــ عليه الصلاة والسلام ــ : كنت مستعدًا للنبوة قبل خلق آدم ــ عليه السلام ــ وهذا الاستعداد كان لروحه الشريف المخلوق قبل بدنه اللطيف وهذا هو الوجه، أو أنه تعبير عن المتحقق بلفظ الماضي عما يستقبل ، فهذا الذي ذكرناه كاف في رد تلك الشبهة (١) .

وأما تساقط الرطب الجني من النخلة اليابسة فكان على مريم كما نطق به صريح القرآن، هذا في المعجز المتقدم على الدعوى .

وأما المتأخر عنها : فإما أن يكون تأخره بزمان يسير يعتاد مثله، فظاهر أنه دال على صدقه بخلاف المتقدم بزمان يسير فإنه لا يدل عليه أصلاً، وإما أن يكون تأخره بزمان متطاول مثل أن يقول : معجزتي أن يحصل كذا بعد شهر فيحصل، فاتفقوا على أنه معجز دال على ثبوت النبوة .

ولكن اختلفوا في وجه دلالته على ثلاثة أقوال :

فقيل : وجه دلالته إخباره عن الغيب قبل وقوعه ، فيكون أصل المعجز على هذا القول مقارنًا للدعوى لكن تخلف عنها علمنا بكونه معجزًا، وإنما انتفى التكليف بمتابعته حينئذ (٢) .

---

(٢) انظر: شرح المواقف ، الإيجي بشرح الجرجاني، جـ٨ ص٢٢٦ .

(١) انظر: المرجع السابق جـ٨ ص٢٢٦ ،٢٢٧.

بمعنى أنه لا يجب على الناس التصديق بنبوته ومتابعته في الزمان .. الواقع بين الإخبار ووصول الموعود به، لأن شرط التكليف بالتصديق والمتابعة ، العلم بكونه معجزًا وذلك إنما يحصل بعد وجود ما وعد به .

وقيل : حصول الموعود به فيكون المعجز على هذا القول متأخرًا عن الدعوى .

وقيل : الوجه إنما هو أن يصير إخباره معجزًا عند حصول الموعود به، فيكون المعجز على هذا القول متأخرًا باعتبار صفته أعني كونه معجزًا .

والحق أن المتأخر هو علمنا بكونه معجزًا،

يعني أن المختار هو القول الأول ؛ لأن إخباره كان إخبارًا بالغيب في نفس الأمر، فيكون معجزًا، مقارنًا للدعوى، والمتخلف عنها هو علمنا بكونه معجزًا لا كونه معجزًا . فبطل بذلك القول الثالث .

وأما القول الثاني: فلا طائل تحته ؛ لأن ذلك الحصول لا يمكن جعله معجزًا إلا إذا كان خارقًا للعادة، وربما لم يكن كذلك، وإن جعل شرطًا لاتصاف الإخبار بالإعجاز فقد يرجع إلى الثالث وبطل ببطلانه .

ولهذا لم يوجد هذا القول في أبكار الأفكار فقد تعين القول الأول وثبت وجه اختياره (١) .

إلى هنا تمت الشروط السبعة .

ثالثًا : شروط المعجزة عند الفلاسفة المسلمين :

فهي ترجع إلى من توفرت فيه خواص وصفات ثلاث، وهي :

١- قوة النفس الفائقة .

٢- كمال العقل .

٣- والمخيلة الممتازة .

---

(٢) انظر: المرجع السابق بنفس الصفحات .

ولكن نشير إليها باختصار وهي :

أن تكون نفسه بجوهرها قوية مؤثرة في هيولي العالم ، وذلك بإزالة صورة وإيجاد أخرى ، ويمثلون لذلك : بحدوث الرياح ، والزلازل ، وانفجار المياه .

فهذه النفس التي هي حالة في الجسد ، ومتصلة به ، ولها به علاقة تصرف وتدبير، يقول ابن سينا :

" أليس قد بان لك أن النفس الناطقة ، ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع، بل ضرب من العلائق آخر" (١) .

وبالرغم من أن النفس مباينة للجسد ، فإنها تؤثر فيه ، بطريق الظـن ، أو الخوف، أو الفرح ، ولذلك يقول ابن سينا : "وعلمت أن تمكن هيئة العقد منها وما يتبعه ، قد يتأدى على بدنها مع مباينتها له في الجوهر" (٢) .

ويرى الفلاسفة أن النفس الإنسانية هذه تشبه النفوس الفلكية في تأثيرها على هيولي العالم؛ " حيث إن لها بعـد العقول المفارقة التي هي لها كالمبادئ نفوسًا ناطقة غير منطبعة في موادها ، بل لها علاقة كما لنفوسنا مع أبداننا " (٣) .

فالفلاسفة تستدل على تأثير النفس في بدنها عن طريق حدوث تغيـر فـي هيولي البدن ، بل تتعدى بدنها إلى بدن الغير فتؤثر فيه ، ويمثل لها الفلاسفة بـ " إصابة العين" ، ولذلك يقول ابن سينا : "الإصابة بالعين تكاد أن يكون من هذا القبيل " (٤) .

---

(١) الإشارات والتنبيهات ــ ابن سينا ــ بشرح الطوسي ــ تحقيق د/ سليمان دنيا القسمان ٣، ٤ ، ص٨٩٣ ــ ط دار المعارف ، وآراء أهل المدينة الفاضلة، ص ٧٤ ــ الطبعة الأولى ــ مطبعة النيل بمصر ، بدون .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة ، شرح فصوص الحكم الفارابي، ص١٠٢ ، وتهافت الفلاسفة ، الغزالي، ص ٢٣٤ ، ط الثالثة .

(٣) الإشارات والتنبيهات ، ابن سينا ، القسمان ٣/ ٤ ص ٨٦٤ ، دار المعارف بمصر ، بدون .

(١) المرجع السابق ، ابن سينا ، القسمان ٣، ٤ ، ص ٨٩٩ ، شرح فصوص الحكم ص ١٨٢ ، وتهافت الفلاسفة، ص ٢٣٥ .

وعلى ذلك فليس ببعيد في نظر الفلاسفة أن يكون لبعض النفوس ملكة قوية تؤثر في أجسام العالم ، أي: أن النفس كما تؤثر في بدنها يمكنها أيضًا أن يتعدى تأثيرها إلى الأبدان الأخرى حتى هيولي العالم كله ، ويكون التأثير في الأبدان الأخرى أقوى من تأثيرها في بدنها .

ولهذا قال ابن سينا : " فلا تستبعدون أن يكون لبعض النفوس ملكة يتعدى تأثيرها بدنها، وتكون لقوتها كأنها نفس ما للعالم" (١) .

والنفس عند الفلاسفة التي يقع بها التأثير في هيولي العالم ، لها التمييز بين المعجزة والكرامة والسحر .

فإذا كانت راجعة إلى طبيعة الرسل فهو المعجز للنبي ، وإن كانت مكتسبة فهي الكرامة، وإن حصلت بمزاج طارئ فيه السحر .

قال ابن سينا : "هذه القوة ربما كانت بحسب المزاج الأصلي ، وقد تحصل لمزاج ، وقد تحصل بضرب من الكسب .. . فالذي يقع له هذا في جبلة النفس ، ثم يكون خيرًا رشيدًا ، مزكيًا لنفسه ، فهو ذو معجزة من الأنبياء ، أو كرامة من الأولياء .. . والذي يقع له هذا ثم يكون شريرًا، ويستعمله في الشر فهو الساحر الخبيث" (٢) .

من هذا نرى أن المعجزة عند الفلاسفة ، كما تكون للأنبياء ، فتكون للأولياء والسحرة ، ولكن مع اختلاف الطرق المؤدية إلى الإتيان بها ــ سبق توضيح الفروق في كتاب سابق .

* *

---

(٢) المرجع السابق ، ابن سينا ــ ، القسمان ٣، ٤ ، ص ٨٩٥ ــ دار المعارف ، وشرح فصوص الحكم ص ١٤٨ ــ طبعة لندن .

(١) المرجع السابق، القسمان ٣، ٤ ص ٨٩٧– ٨٩٩ ، وشرح فصوص الحكم، ص ١٤٨ .

الفصل الثاني

حكم إمكان المعجزة ووجه دلالتها

المبحث الأول : حكم إمكان المعجزة عند المتكلمين

قال علماء الكلام إن المعجزة من الأمور الممكنة . ولم تكن من نوع المستحيل عقلاً، بل قالوا إن إمكانها من النوع الضروري لا يحتاج إلى استدلال، وذلك لأن الأشاعرة قالت : إن المعجزة هي فعل الفاعل المختار ، يظهرها على يد من يريد تصديقه بمشيئته ــ عز وجل ــ ، كما تتعلق به مشيئته من دعوى النبوة، ممن أرسله إلى الناس ليدعوهم إلى ما ينجيهم ويسعدهم في الدارين، ولا يشترط لإظهارها استعداد كما لا يشترط في النبوة ، خلافًا للحكماء .

وشذ عن هذا نفر قليل، وهم المنكرون للنبوة الذي قالوا : إن المعجزة من قبيل المستحيل، فهم يرون أن استحالة المعجزة تقوم على إنكار وقوعها أو إنكار دلالتها أو إنكار العلم بها، فلا يكفي القول بأن الله خالق ومالك كل شيء لبيان إمكان المعجزة ووقوعها فهذا هو تصور المجبرة ، يفعل في الطبيعة ما يشاء، فلو كان ذلك صحيحًا لما احتاج إلى رسول ومعجزة وتصديق وحساب وعقاب، فباستطاعته أن يخلق علمًا وتصديقًا وإيمانًا وثوابًا للجميع (١) .

والذين طعنوا في إمكان المعجزات وهم المنكرون للنبوة وقالوا باستحالة وقوعها؛ وذلك لأن تجويز وقوع خوارق العادات يؤدي إلى محال " وأن تجويز خوارق العادات سفسطة إذ لو جازت لجاز أن ينقلب الجبل ذهبًا والبحر دهنًا ، والمدعي للنبوة شخصًا آخر عليه ظهرت المعجزة ، إلى غير ذلك من المجالات " (٢).

---

(١) مــن العقيدة إلى الثورة، د / حسن حنفي، ص ٧٦ . المجلد الرابع / مكتبة مدبولي .

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني، جــ٢ ص ١٣١ .

ونحن نعلم أن كل شيء حدث لا يوجد إلا عن سبب يوجده وإذا وجد السبب وجد المسبب حتمًا .

والجواب عن أن المراد بخوارق العادات أمور ممكنة في نفسها ممتنعة في العادة، بمعنى أنها لم يجر العادة بوقوعها، كانقلاب العصا حية فإمكانها ضروري وإبداعها ليس أبعد من إبداع خلق الأرض والسماء وما بينهما، والجزم بعدم وقوع بعضها كانقلاب الجبل والبحر وأمثال ذلك لا ينافي في الإمكان الذاتي(١)، وذلك كما في المحسوسات فإننا نجزم بأن حصول الجسم المعين في الحيز المعين لا يمتنع فرض عدمه بدله مع الجزم به للحس ، والعادة أحد طرفي العلم كالحس ، ثم إن خرق العادة إعجازًا وكرامة عادة مستمرة (٢) .

ومعنى كون المعجزة خارقة للعادة : أنها مخالفة للسير الطبيعي المعروف في إيجاد الحوادث فيما جرت عليه سنة الله في العادة بحسب ما يظهر لنا في إيجاد الكائنات .

وهذا لم يقم دليل على استحالته ، بل دلت الحوادث الكونية على وقوعه كما يشاهد من الحوادث التي يقول عنها علماء الإفرنج، أنها من فلتات الطبيعة . فذلك الأمر الخارق للعادة إذن من قبيل الممكن كانقلاب العصا حية .

فإن إمكانها ضروري وقد وقع، وإبداعها ليس أبعد من إبداع خلق السماوات والأرض وما بينهما ، وكونه مخالفًا لناموس الطبيعة والسير الطبيعي (٣) ، وربط الأسباب بالمسببات التي تناسبها لا يغيره ولا يخرجه عن كونه ممكنًا؛

---

(١) المرجع السابق التفتازاني، جـ٢ ص١٣١ ، والمواقف للإيجي، جـ٨ ص٢٣٦ .

(٢) المواقف للإيجي، جـ٨ ص٢٣٦ .

(٣) انظر: شرح المقاصد ، سعد الدين التفتازاني، جـ٢ ص١٣١ .

لأن الذي ربط المسببات بأسبابها الخاصة بها موجد الكائنات، فليس من الممتنع عليه أن يضع نواميس خاصة بخوارق العادات وإن كنا لا نعرفها .

فنحن نقول مثلاً : إن القطن يحترق إذا لاقى النار، وأنتم تجــوزون عكــس ذلك ، بأن توجد القطنة ولا يحدث الاحتراق مع وجود الملاقاة بالنار .

وإننا نجزم بأن صانع الكون قادر مختار يوجد من الكائنات ما يشاء إيجاده، فبالضرورة نجزم بألا يمتنع عليه أن يحدث الحادث على أي هيئة كانت ، وتابعًا لأي سبب إذا سبق في علمه أنه يحدثه كذلك كان من الممكنات ومن متعلقــات قدرته .

وأما ما ذكر من تجويز انقلاب الجبل ذهبًا وماء البحر زئبقًا إلى آخر الأمثلة فيقال فيه : إنا نجزم بعدم الانقلاب استنادًا إلى الحس الموثوق بشهادته كما في المحسوسات .

والجزم بعدم الانقلاب في هذه الأمثلة وما شاكلها لا ينافي الإمكان الــذاتي؛ لأن الجزم بالحصول باعتبار المشاهدة وتجويز العدم باعتبار الــذات ، فكــذلك تجويز الانقلاب عقلاً ، لا يمنع من القطع والجزم بأنه لا انقلاب ولا تغير فــلا يؤدي إلى مفاسد تخل بالتشريع أو غيره (١) .

ونذكر في هذا المقام حادثة وردت بدائرة المعارف البريطانية، ما لو ذكرها أحد الشرقيين لقالوا إنها خرافة:

كريستيان هينزيس هينيكن – طفل عجيب ولد في ٦ فبرايــر ســنة ١٧٢١ بمدينة لوبرة بشمال ألمانيا بمقاطعة لوبرة المتاخمة لمونشتين ، استطاع الكــلام في سن عشرة أشهر ولما بلغ من العمر عامًا واحدًا حفظ قصص البتانوش "اسم للأجزاء الخمسة الأولى من التوراة " عن ظهر قلب، وفي ســن ســنتين أتقــن

(١) انظر: تهافت الفلاسفة، الغزالــي تحقيــق د/ ســليمان دنيــا ط ٣ ص ٢٤١ : ٢٢٤ ، دار المعارف .

التاريخ المقدس، وفي سن ثلاثـــة سنين أجاد معرفة التاريخ والجغرافيا القـــديم منها والحديث؛ فضلاً عن تكلم الفرنسية واللاتينية . وفي سن الرابعة أخذ فـــي دراسة الدين والتاريخ الكنسي . وقد هرع الناس أفواجًا إلى لوبرة لرؤية هـــذا الطفل العجيب الذي يباحث في مختلف العلوم التي درسها، ولكنـــه مات في ٢٢ يونيه سنة ١٧٢٥م في سن الرابعة من عمره " . فإذا كان هذا واقعًا مـــشاهدا . فعلى أي شيء استند منكروا المعجزات ؟ هب أنهم عرفوا الشيء الكثير ممـــا شاهدوه في تلك الأرض التي هي من أصغر العوالم لأن العوالم لا يدرون لهـــا نهاية باعترافهم .

وقد ذكروا في سير النور وسرعته لما تحار فيه الألباب، وأنه مع تلـــك السرعة المدهشة لا يصل إلينا من بعض الكواكب إلا بعد مئـــات الـــسنين، أو ألوف السنين ما يوجب الدهش الكلي" (١) .

ثانيًا : حكم إمكان المعجزة وأنواعها عند الفلاسفة المسلمين:

أولاً : إمكان المعجزة وأنواعها هي :

إننـــا نجـــد مـــن كـــل مـــا سبق أن المعجزة عنـــد الفلاسفة – المسلمين – هي ضرب مـــن الاكتساب عن طريق مجاهدة النفس ، أو تكون تابعة لخاصية في طبيعة النفس ، أو تحصل لمزاج خاص .

ونجد أن الفلاسفة يعتبرون الإمساك عن القوت المعتاد ، والاكتفاء بالقليل ، غير المعتاد ، يكون كل ذلك مظهرًا من مظاهر الإعجاز ، التابع لصفاء النفس، إما بالفطرة ، أو بالمجاهدة ، وقطع علاقتها مـــع البـــدن إلى عـــالم القـــدس ،

---

(١) مخطوط فـــي المعجزة النبويـــة ، عبد السلام عبد الخالق الشراكي سنة ١٣٥٤هـــــ ، ١٩٣٥م .

ويستدلون على ذلك بما يكون في المريض ، أو يحصل للنفس في حالة الخوف فتمتنع عن الطعام (١) .

ولذلك فالمعجزات عندهم ثلاثة أقسام هي :

١- فعل : وهو ظهور حركات وأفعال ، يعجز الإنسان العادي عن الإتيان بها .

٢- قول : كالإخبار بالغيب .

٣- ترك : كالإمساك عن القوت المعتاد مدة غير معتادة (٢) .

والأسباب التي تؤدي إلى إمكان المعجزة هى :

كما يرى ابن سينا : أنه كلما كان الشيء أبلغ من غيره ، في درجات الفضل والكمال ، كان أقدر على التأثير فيه بصورة جلية، والشيء كلما كان على تهيؤ واستعداد تامين، كان أقدر من غيره، على الانفعال بالمؤثرات الواردة عليه من الخارج، وكلما كان الفعل والانفعال يعبران في الأصل عن علاقة تضايف بين شيئين، أو أكثر؛ لذلك قسم ابن سينا أنواع الفعل والانفعال بالنسبة إلى هذه العلاقة إلى أربعة أقسام هي: تأثير نفساني في نفساني، أو نفساني في جسماني ، أو جسماني في نفساني ، أو جسماني في جسماني .

فمثال القسم الأول : تأثير العقول المفارقة بعضها في البعض الآخر ، وتأثير هذه العقول أيضًا من ناحية أخرى ، في النفوس البشرية سواء في اليقظة أو في النوم .

وأما مثال القسم الثاني : فهو كتأثير القوى النفسانية في العناصر (٣) الأربعة،من امتزاجها وتركيبها.

---

(٢) انظر: الإشارات والتنبيهات ــ ابن سينا ق ٣ ،٤ ص ٨٤٦ ، ٨٤٧ .

(١) انظر أصول الدين للبغدادي، ص ١٧٢ ، وأيضًا شرح المقاصد ــ التفتازاني، جـ٢ ص ١٨٢ ، المواقف الإيجي، ص ٢٢٧ .

(٢) الماء والهواء والنار والتراب ، أي عالم الكون والفساد .

فأما مثال القسم الثالث : فهو كتأثير الصور الجميلة والحسنة في تحريك الشعور بالفرح في النفس الإنسانية .

ومثال القسم الرابع : وهو الجسماني في الجسماني كتأثير العناصر ، والأجسام في بعضها البعض .

وهذه الأقسام التي تستوعب أي ضرب من ضروب الانفعال عبّر عنها ابن سينا بقوله : " واعلم أنه تدخل تحت هذه الأقسام ، ضروب الوحي والكرامات ، وصنوف الآيات والمعجزات وفنون الإلهامات والمنامات ، وأنواع السحر والأعين المؤثرة ، وأقسام النيرنجات والطلسمات " .

فقسم التأثير النفساني في النفساني يختص بالوحي والكرامات ، ولذلك فابن سينا قسم المعجزات إلى ثلاثة أنواع :

نوعان يدخلان تحت تأثير النفساني في النفساني ، والنوع الثالث يدخل تحت تأثير النفساني في الجسماني .

فأحد النوعين الأولين ، يتعلق بفضيلة العلم الإلهي لأن النبي يستمد العلم والحكمة من محض الفضل الإلهي؛ وذلك لأن الكافة تعلم أن النبي كان أميًا ، فلذلك علمه وحكمته من محض العلم الإلهي ، وهذا العلم الذي أوتيه النبي هو أحد أنواع المعجزات عند ابن سينا؛ " إذ حقيقة الوحي هو الإلقاء الخفي ، من الأمر المعطي بإذن الله ــ تعالى ــ في النفوس البشرية ، المستعدة لقبول مثل هذا الإلقاء ، إما في حال اليقظة ويسمى الوحي ، وإما في حال النوم ويسمى النفث في الروع " (١) .

وهذه النفس عنده ــ ابن سينا ــ يرمز إليها بقوله تعالى : ﴿ .. . **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ** .. ﴾ (٢) .

---

(١) رسالة في الفعل والانفعال وأقسامهما، ص ٣ ، ط الأولى ، حيدر آباد سنة ١٣٥٣هـ .

(٢) سورة النور من آية : ٣٥ .

" وكأن مثال هذه النفس كبريت ، والعقل الفعال نار ، فيشتعل فيها دفعة واحدة ويحيلها إلى جوهره " (١) .

وأما النوع الثاني الذي يدخل تحت تأثير النفساني في النفساني فيتعلق بالقوة على التخيل ، بما أوتيه النبي من الأمور الماضية ، والحاضرة ، والأمور الغيبية في المستقبل .

" فيلقي إليه كثير من الأمور التي تقدم وقوعها بزمان طويل فيخبر عنها ، وكثير من الأمور التي تكون في الزمان والمستقبل فينذر بها ، وبالجملة يحدث عن الغيب فينتصب بشيرًا ونذيرًا وخاصيته الإنذار بالكائنات والدلالة على المغيبات " (٢) .

وذلك ما دل عليه قوله تعالى: ﴿ **تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إليك..** ﴾ (٣).

وقوله تعالى : ﴿ **وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ..** ﴾ (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ **الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ ..** ﴾ (٥) .

هذا إلى جانب ما أخبر به النبي من الأخبار المأثورة كإخباره- عليه السلام- بموت النجاشي ، وقوله لرسول كسرى :" إن ربي قتل ربك البارحة فكان كما قال .. . " .

وهذا الغيب قد يكون لبعض الناس في حال النوم، ويسمى الرؤيا الصادقة ، ولكن بالنسبة للأنبياء فهو يحدث في اليقظة وفي النوم على سواء .

---

(٣) رسالة في الفعل والانفعال وأقسامهما ، ابن سينا ، ص ٤ .

(١) المرجع السابق، ابن سينا، ص ٤ .

(٢) سورة هود من آية : ٤٩ .

(٣) سورة النساء من آية : ١٦٤ .

(٤) سورة الروم، الآيات ١: ٤ .

" قالت الحكماء بهذين الصنفين من المعجزات ، يتعلق إعجاز القرآن ، وذلك لما يتضمنه مع الفصاحة والبلاغة ، والشأن العجيب ، والنظام البديع الغريب من الدلالة على العلوم العقلية المتعلقة بمعرفة الله ــ تعالى ــ ، وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، والعلوم الغيبية المتعلقة بمعرفة صنفي الغيب ، أعني الأمور الماضية والمستقبلة " (١) .

أما النوع الثالث : فهو الذي يدخل تحت تأثير النفساني في الجسماني ، ويعده ابن سينا نوعًا ثالثًا من المعجزات ، وهو كما يقول :" بفضيلة قوة النفس المحركة التي تبلغ من قوتها إلى القدرة على الإهلاك وقلب الحقائق من تدمير على قوم بريح عاصفة أو صاعقة ، وطوفان ، وزلزلة ، وقلب العصا حية " (٢).

ومن قول ابن سينا يفهم تأويله للمعجزة ، أن قلب العصا حية لموسى ــ عليه السلام ــ كان من قبل نفسه ومن جهة قوته المحركة التي استطاعت قلب العصا إلى حية .

وفي ضوء ما سبق نرى أن الفارابي وابن سينا والفلاسفة قد فسروا المعجزات تفسيرًا ماديًا نفسيًا ؛ لأن المعجزة عندهم وفي نظرهم تتبع قوى النفس الإنسانية ، التي تؤثر في هيولي العالم، وهم بنوا ذلك على قضايا من صنع خيالهم ولا أساس لها من الصحة ، وبعيدة عما أقره المتكلمون لأنهم يقولون إن علاقة النفس الإنسانية بالبدن ، علاقة تدبير وتصرف ؛ لأنها تؤثر في بدنها بطريق الظن والوهم .

---

(١) رسالة في الفعل والانفعال وأقسامهما، ص ٤ ــ ٥ ، ابن سينا .

(٢) المرجع السابق، ص ٥ .

فالنفس الإنسانية شبيهة بنفوس الأفلاك ، التي تؤثر على هيولي الأشياء في العالم، وبالرغم من اعتراف الفلاسفة المسلمين بالمعجزات فإن تفسيرهم المادي للمعجزة يبعدها عن حقيقتها ، التي أرادها الله لها .

وجعلوا حصول المعجزة ممكنًا لمن قويت نفوسهم ، واستطاعت بهذه القـوة أن تتصل بالعقل الفعال ، ويكون لها تأثير في هيولي الأشياء .

ومن المعروف أن فلاسفة المسلمين يقسمون الناس حسب مراتبهم في الفهـم والتصديق إلى عامة وخاصة ، ولكل طبقة حظها مـن العقـل والاسـتعداد ، والتصديق ولكل منها تعليم خاص .

ومن هذا كان عامة الناس تقيدهم المعجزة ، سيما المعجزة الحـسية ، فـي إثبات النبوة .

المبحث الثاني : وجـه دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ عند المتكلمـين والفلاسفة:

تمهيـد:

أجمع علماء الإسلام مـن المتكلمين ، سواء أكانوا من القدماء أم المحدثين ، وكذا المعاصرين ــ إلا من شذ منهم (١) على أن الأمر الخارق للعادة ، إذا ظهر على يد مدعي النبوة ، فإنه يعتبر : تصديقًا له فـي دعواه، ما دام هـذا الأمر: قد تحققت فيه الشـروط التي تجعله معجزًا (٢)، وهذه هي نقاط الاتفـاق بـين جمهور المسلمين .

ولكن هناك نقاطًا أخـرى ، وقع فيها الاختلاف بينهم ، وتكمن في تحديـد وجه الدلالة ، هل هي عادية أم عقلية ؟ أم وضعية ؟

---

(١) من أمثال المعاصرين :د/ حسن حنفي حيث أنكر ذلك !! ولمراجعة كلامه يمكن الإطلاع على كتابه من العقيدة إلى الثورة، جـ٤ ص ٧٤ ،٧٥ ، ومن القدماء من أنكـر ذلـك أيضًا: ومن أمثالهم ابن الراوندي ، وأبو بكر الرازي الطبيب .

(٢) وضع علماء الإسلام شروطًا ليصير الأمر معجزًا، وقد سبق الحديث عنها في المبحـث الثاني، ص ٢١ من الفصل الأول .

واللافت للنظـــــر :

أن الاختلاف لم يحدث بين أصحاب المذاهب المختلفة فحسب .. بل : حدث بين علماء المذهب الواحد أيضًا .

وهذا ما سأبينه من خلال هذا المبحث، وذلك بعد أن أحدد ماهية الدلالة ثـــم التعريف بقسميها:

١ ــ معنى الدلالـــــة :

هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .

والشيء الأول هو : الدال والثاني هو المدلول [(١)] .

٢ ــ وقد قسم علماء الكلام وجه الدلالة إلى: عقلية وعادية .

أ ــ المقصود بالدلالة العقلية : عند القائلين بها هو :

ارتباط الأدلة العقلية بمدلولاتها ، بحيث لا يتصور تقديرها غير دالة عليها، وذلك مثل : دلالة الفعل على وجود الفاعل ، فلا يمكن عقلاً أن نتصور فعـــلاً بدون فاعل [(٢)] .

وبذلك لا يمكن أن تحدث المعجزة ، ولا يحصل تصديق للنبي أو الرسول ؛ لأن الدلالة عقلية، وبناء عليه : يستحيل صدور الخوارق على غير الأنبياء [(٣)] .

ب ــ أما المقصود بالدلالة العاديـــة :

فهو إجراء الله ــ تعالى ــ عادته بخلق العلم بصدق الرسول فـــي دعـــواه عقيب ظهور المعجزة على يديه ، إلا أنه يُحتمل تخلف الـــصدق بعـــد وقـــوع

---

(١) راجع: التعريفات للجرجاني، ص ٩٣ ، وقارن المعجم الفلسفي حرف الـــدال، ص٨٤ ، ومختار الصحاح باب الدال، ص ٢٢٩ .

(٢) راجع شرح المواقف، جـــ٣ ص ١٨١ .

(٣) وقـــد خالف الشهرستاني هـــذا الرأي ؛ حيـــث قال بجواز ظهور الخارق علـــى يـــد الكاذب مـــع قـــوله بالدلالة العقلية ، راجـــع: نهايـــة الأقـــدام، ص ٤٣٨ ، حـــــرره وصححه الفردجيوم ، مكتبة الثقافة الدينية ، بدون تاريخ .

المعجزة ، وذلك بسبب جواز ظهور الخارق على يـد الكاذب مما يؤدي إلـى عـدم وجود التلازم العقلي بين المعجزة وصدق الرسول[١] .

وبناء على ما سبق يمكن التعرف على وجه دلالة المعجـزة علـى صـدق الرسول، وهو أن إظهار المعجزة على وفق دعوى الرسول ، تعتبر شهادة من الله ـ عز وجل ـ على صدقه ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ **قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا** ﴾ [٢] .

وبذلك يكون ظهور المعجزة على وفق دعوى الرسول ، تنزل منزلة قولـه تعالى : صدق عبدي فيما يبلغ عني، والمعجزة الواحدة تكفي في إثبات الصدق، بينما نجد من اقترح طلب الزيادة والتكرار للمعجز [٣] ، فهو من قبيل العناد [٤].

وبعد العرض السابق لا بد من عرض رأي كل من المعتزلـة والأشـاعرة ومعرفة رأيهم في وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول، ولنبـدأ بالمعتزلـة أولاً، ثم الأشاعرة .

أولاً : المعتزلة ووجـه دلالة المعجزة :

لقـد ذهـب المعتزلة إلى أن دلالة المعجزة على صدق الرسـول دلالـة عقلية فلا يجـوز أن تتخلف ، بحيث يوجد المعجز ولا يكـون تصديـق ؛ لأن

---

(١) راجع: المواقف للإيجي، جـ٨ ص ٢٨٨ ،٢٢٩ .

(٢) سورة الإسراء آية : ٩٦ .

(٣) راجع من العقيدة إلى الثورة، جـ٤ ص٧٢ ، د/ حسن حنفي؛ حيث قال : لماذا لا تتكرر المعجزة للتأكيد والتيقن كما تتكرر التجربة كأحد شروط صدقها ، وللرد عليه أقـول إن التكرار يجعل الأمر عادة مألوفة عند الناس، وإن المعجزة ليست تجربة يمكن أن يعيـد تكرارها الرسول بحكم بشريته وعبوديته؛ لأنه ما يملك في ذاته تكرار المعجزة والأمر لله ـ عز وجل ـ من قبل ومن بعد .

(٤) راجع: نهاية الأقدام ـ الشهرستاني، ص ٤٣٨ .

الله ــ تعالى ــ لا يجوز أن يؤيد الكــاذب؛ حيــث إن تأييد الكــاذب إضــلال قبيح من الله ــ تعالى ــ .

لذلك يقرر المعتزلة أن دلالة المعجز على صدق النبي تكون عــن طريــق المواضعة ، وذلك لأن المعجزات نازلة منزلة التصديق بالقول ، فإذن صح لو صدقه الله ــ تعالى ــ عند ادعائه النبوة والرسالة كونه نبيًا صادقًا ، فكذلك إذا فعل ما يحل محل هذا المحل من المعجزات ؛ لأن قول المدعي : اللهم إن كنت صادقًا فيما ادعيت من الرسالة فاقلب العصا حية ، ثم وقوع ما سال عنه مطابقًا لمسألته بمنزلة المواضعة المتقدمة على التصديق ، بل ذلك أقوى في بابه ؛ لأن من حق التصديق بالقول أن يصح فيه ــ والحال هــذه ــ المجاز والاســتعارة لأمر يرجع إلى ذات الكلام ، ولا يتأتى ذلك في الفعل المخصوص ، إذا التمسه الرسول من المرسل ليظهر بــه حاله للمرسل إليــه ، فإذا ثبت حاجــة دلالــة الكلام وما يجري مجراه إلى المواضعة وجب حاجته إلى القصد المطابق لهــا لعلمنا بأنه قد يحصل من غير قصد فلا بد ، ومع القصد فيدل ويفيد ، فكمــا أن المواضعة لا بد منها فكذلك المقاصد التي بها يصير الكلام مطابقًا للمواضعة ، فلذاك قلنا : إنه يدل بالمواضعة والقصد [(١)] .

فإذا أراد الله ــ تعالى ــ أن يدل على أن من حمله الرسالة صــادق فيمــا يدعيه من النبوة فلا بد أن يدل على ذلك بطريقة المواضعة وهي المعجــز، أي أن الدلالة على النبوات من قبله ــ تعالى ــ لا تكون إلا بالمعجــزات بــه ولا تكون المعجزات إلا بهذيــن الوجهيــن إمــا بخطابــه الــذي يكــون معجزًا، أو يقتــرن بــه المعجــز ، أو يقـــول الرســـول إذا دل علـــى صـــدقهم بالمعجزة[(٢)]، إذن المعجزات تدل على صدق الرسول فيما يدعيه من النبوة ، من

---

(١) راجع: المغني، جــ١٥ ص ١٦١، ١٦٢ ، القاضي عبد الجبار .

(١) راجع المرجع السابق جــ١٥ ص ١٦٤ .

حيث أنها تقع موقع التصديق، فإذا كان التصديق بالقول لو وقـــع منه– تعالى– عقيب ادعائه بالرسالة وعند التماسه من جهة التصديـــق لدل على النبوة فكذلك إذا وقـــع المعجز من قبله – تعالى – .

يبين ذلـــك :

أنه لا فرق في رسول زيد إلى عمرو وقد التمس عمرو منه ما يـــدل علـــى صدقه – يبين أن يقول له زيد " صدقت"، وقد التمس تصديقه، وبين أن يقـــول له: "إن كنت صادقًا فيما ادعيته من الرسالة فضع يدك على رأسك " ففعل ذلك من حيث حل هذا الفعل محل ذلك القول عند الدعوى وطلب التصديق (١) .

وقد بين المعتزلـــة :

أن تعلق المعجز بالدعوى كتعلق التصديق، وأنه لا وجه يجوز أن يقال معه أنه يدل على صدقه إلا وهو حاصل فيه،فلو فعله ــ تعالى ــ للمصلحة لوجـــب أن يكون قد دل على الشيء بخلاف ما هو به ، أو فعل دلالة ولا مدلول، وفي ذلك مفسدة في جملة التكاليف (٢) .

واعترض على المعتزلـــة، وقيل :

إن المواضعة في التصديق قد تقدمت وتقررت في النفوس؛ فلذلك دل إذا وقع منه ــ تعالى ــ على صدقه فيما يدعيه من النبوة ، وليس كذلك حال المعجـــز؛ لأن المواضعة فيه لم تتقدم ، فلا ينفصل حاله ، إذا وقع عقيب الدعوى، وبهـــذا لا يعلم في المعجز أنه من أجل التصديق .

ورد المعتزلـــــة :

بأن التماســـه منـــه ــ تعالى ــ أي التماس المـــدعي من الله ــ تعـــالى ــ أن يصدقـــه فيما ادعاه ، بالمعجز المعين ، ووقوع ذلك عند دعوى النبوة ، هو

---

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٨ ، القاضي عبد الجبار، جـــ ١٥ .

(٣) المرجع السابق، جـــ١٥ ، ص ١٧٥ .

بمنزلة مواضعة تقدمت على وجه يظهر بغيرها كظهور المواضعة على اللغة ، لكان لا فرق بينه وبين التصديق .

ويبين ذلك :

ما مثلنا به في الشاهد أن وضع يده على رأسه إذا خلا من ادعاء رسالته وطلب الدلالة عليه لم يدل ، وإذا قارن ذلك دل كدلالة التصديق وصار وقوعه على هذا الوجه بمنزلة مواضعة متقررة .

وقد قرر عبد الجبار من قبل :

أن المعتبر في المواضعة هو ظهور أمر ، وإن لم تكن المواطأة فيها متقدمة، وما يحصل في الحال ، يحصل فيما يحل محله كما تقدم لأن السيد لو قال لغلامه: " إذا وضعت يدي على رأسي فاعلم أني طالب منك الماء، " فوضعه يده على رأسه يجري مجرى الطلب بالقول ، وإن كان بدلاً من ذلك ، قال له الغلام: " إن كنت تريد الماء فضع يدك على رأسك " ففعل، فإنه يحل محل الأول ويصير مواضعة في الوقت يجري مجرى ما تقررت المواضعة والمواطأة فيه من قبل ، فكذلك لو أظهر الله ــ تعالى ــ لأمة الرسل أنه إذا أراد تصديقه ، يظهر معجزًا مخصوصًا فإظهاره ذلك ، بهذه المواضعة ، يحل محل أن يقول: " إني أصدقه " وإن كانت المواضعة في التصديق متقدمة، فكذلك إذا طلب الرسول منه – تعالى – أن يصدقه فيما يدعيه بإظهار المعجز بفعله– تعالى– فهو بمنزلة ما قدمناه في أنه يقوم مقام التصديق (١) .

واعترض أيضًا فقيل :

أليس قد دل في الشاهد ما ليس بمعجز على ذلك ؟

ورد القاضي فقال :

---

(١) المغني، عبد الجبار، جـ١٥ ص١٦٨ ،١٦٩ .

لأنا نعلم عند المشاهدة أن وضع المرسل يده على رأسه عند ادعاء رسـوله الرسالة وطلب ذلك واقع من قبله ، وتعلم باضطرار أنه قصد به هـذا الوجـه فلذلك دل دلالة التصديق، وذلك لا يتأتى فيه ــ تعالى ــ إلا أن يكـون الفعـل معجزًا .

واعترض فقيــل :

فإن كان الواجب كونه معجزًا فيجب أن يدل على النبوة كل أمر يتعذر على سائر القادرين وإن جرت العادة بمثله ، إذا علمناه واقعًا من جهته ــ تعـالى ــ دون غيره .

وأجاب القاضي :

لا يجب ذلك لأنا بهـذا القدر ، نعلم أنه من قبله ــ تعالى ــ دون غيـره ، وقد علمنا أن ما يقع منه ــ تعالى ــ قد يقع معتادًا، فلا نعلم إذا وقـع عنـد دعوى الرسالة والطلب أنه مفعول على وجه التصديق.

ويبين ذلــك :

أنـه لو قـال : " اللهم إن كنـت صادقًا فيما ادعيته من الرسـالة فـأطلع الشمس من مطلعها في وقتها وأجراها في مجاريها ، وأنزل البرد فـي وقتـه والحر في حينه إلى غير ذلك من الأمور المعتادة ، لكان وقـوع ذلـك علـى طريقة الاعتياد لا يعلم به أن المراد به التصديق دون أن يكون مفعـولاً علـى طريق نقض، " فإذن يجب مـع كونه مما لا يقـدر العباد عليه أن يكون خارجًا عن العـادة ، ليعلم أنه تعالى فعله مع حكمته عند الـدعوى والمـسألة لوجـه التصديق .

ولذلك للدلالة على النبوة لا بد من اجتماع شرطين :

١ – أنه من قبله تعالى .

٢ – أنه خارج عن العادة .

وبهذين الشرطين نعلم تعلقه بالدعوى على جهة التصديق [١] .

واعترض على المعتزلـــة فقيـــل :

كيف يدل على صدق الرسول وقد يوجب من جنسه وعلى صفته ما لا يدل ؟

وأجاب القاضي فقال :

إن دلالته على صدقه ليس لجنسه ولا صفاته اللازمة ، فيصح مـــا ســـألت عنـــه وإنما يدل متى علمنا أنه مفعول على طريقة التصديق ؛ ولا يُعلم ذلك إلا بأن يكون من قبله ــ تعالى ــ ، وعلى وجه ينقض العادة، وإن وجد من جنسه وعلى صفته ما ليس هذا حاله لم يطعن فـــي دلالته ، كما أن فعل زيد يدل على أنه قادر وعالم ، وما هو من جنسه لا يدل ذلك من حاله، لما لم يحصل له من التعلق به مثل تعلقه، وكذلك القول في المعجزات .

فإن قـــــال :

إنما أعني بالسؤال أنه قد يوجد عند ابتداء الخلق وفي حال زوال التكليـــف ، المعجز على هذا الوجه بعينه، فقد رد القاضي عبد الجبار وقال :

أن يقع في هذين الوقتين ليس من المعجزات، لأنه في ابتداء الخلق لم تتقدم عادة، فيكون ذلك ناقضًا لها، وفي حال زوال التكليف قد بطل حكم العـــادات ، فلا يصح ثبوت بعضها مع بطلان حكمها .

وشرط المعجز أن يكون ناقضًا للعادة حتى يكون مصدقًا [٢] .

وبعد العرض السابق لرأي المعتزلة في هذه القضية يمكن تلخيص رأيهـــم، فنقول : يرى القاضي عبد الجبار :

أن المعجزة تدل على صدق الرسول فيما يدعيه من النبـــوة لأن المعجـــزة تعتبر تصديقًا من الله ــ تعالى ــ ، طالما أنها ظهرت عقيب ادعائه للنبوة وإلى هذا أشار قائلاً : " لو أظهر ــ جل وعـــز ــ لأمة لرسول أنه إذا أراد تصديقه

---

(١) المغني ، عبد الجبار، جــ١٥ ص ١٧٠ ،١٧١ .

(٢) المغني ، عبـــد الجبار، جـــ ١٥ ص ١٧٧ .

يظهر معجزًا مخصوصًا ، فإظهاره ذلك بهذه المواصفة يحل محل أن يقــول : "إني أصدقه" [١] .

وقد أقام هذا الرأي على بعض الحيثيات، ومنها :

أن المعجزة لكي تدل على صدق الرسول ، لا بد وأن تكون خارقة للعــادة [٢]؛ لأن ما يفعله العبد في العادة ، لا يجوز أن يكون دالاً على صدق مــدعي النبوة فيما يدعيــه ، حتى وإن كان واقعًا من قبله ــ تعالى ــ [٣] .

ــ كما يترتــب على ذلك ، أن هذا الخارق هو من قبــل الله ــ تعــالى ــ لغرض تصديق النبي ، فلا بد من هذين الأمرين ؛ لأن الرسول لا بد مــن أن يظهر للناس أنه أرسل إليهم ، ليعرفهم مصالحهم، فإذا التمــسوا منــه الــدليل على صدقه التمس هو من الله الدلالة على ذلك [٤] ، فإذا ظهرت المعجزة عقيب دعواه دلت على صدقه؛ لأنه يستحيل ظهورها على يد الكذابين[٥] أو الصالحين [٦] ، وكذلك السحرة والكهان [٧] .

وبناء على ما سبق ذكره ، استنتج بعض العلماء الذين تنــاولوا شــرح آراء المعتزلة [٨] . أن دلالة المعجزة عندهم : تعتبر دلالة عقلية ، وذلك تمشيًا مــع

(١) المرجع السابق عبد الجبار، جــ١٥ ص ١٦٨ .
(٢) المرجع السابق، ص ١٦٩ .
(٣) المرجع السابق، ص ٢٠١ .
(٤) راجع: المغني، جــ١٥ ص ١٧٠ ، ١٧١ .
(٥) راجع: المصدر السابق، ص ٢٣٦ وما بعدها .
(٦) راجع: المصدر نفسه، ص ٢٤١ وما بعدها .
(٧) راجع: المصدر نفسه، ص ٢٥٩ وما بعدها .
(١) راجع: المواقف، الإيجي، ص ١٠٧ ،١٠٨ ، وقارن توضيح العقيدة، د/ عبــد العزيــز سيف النصر، ص ٣٠٤ ، وقارن النبوة بين المتكلمين والفلاسفة، د/ عبد الفتاح أحمــد الفاوي، ص ٣٠٨ /٣١٠ .

مذهبهم الرامي إلى تنزيه الله ــ عز وجل ــ ، عن فعل الجور وإضلال العباد؛ حيث لا يصدر عنه فعل القبائح (١) .

ومما سبق يتضح لنا أن رأي المعتزلة يجز ظهور الخوارق على غير الأنبياء كالأولياء والصالحين وغيرهم ، وذلك مخالفُ لرأي الأشاعرة (٢) المجوزين ظهور خوارق العادات على غير الأنبياء كالولي والمتألـه ، وكذا ظهور ما يشبه الخوارق على يد بعض السحرة ، مما أدى إلى القول بأن وجه الدلالة عندهم عادية .

ثانيًا : الأشاعرة ووجه دلالة المعجزة :

لقد خالف جمهور الأشاعرة المعتزلة في أن دلالة المعجزة على صدق الرسول ، إنما هي دلالة عادية، وقد ذهب المعتزلة إلى أنها دلالة عقلية .

ولعلماء الأشاعرة رأيان في هذه القضية :

الرأي الأول :

ويمثله الإمامان الأشعري ، والشهرستاني ومن سار على نهجهما ؛ حيث ذهبا : إلى أن وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول تعتبر دلالة عقلية؛ .بحيث لا يجوز ، أن يتخلف المدلول عن الدليل فمتى وجد الدليل وجد المدلول (٣) . وهذا القول السابق يعتبر متفقًا عليه بين كل منهما .

إلا أن الأشعري قد ذهب إلى القول : بأن ظهور الخارق على يد الكاذب مستحيل عقلاً. وقد نقل عنه هذا الرأي صاحب المواقف (٤) .

---

(٢) راجع: المغني، جـ١٥ ص ١٧٣ .

(٣) سيأتي تفصيل رأيهم في الصفحات التالية .

(٤) راجع: المواقف للإيجي، جـ٨ص ٢٢٩ ، وقارن نهاية الأقدام للشهرستاني، ص ٤٣٨ .

(١) راجع المواقف، للإيجي، ص ٢٢٩ ، وقارن توضيح العقيدة، د/ عبد العزيز سيف النصر ص ٣٠٥ ،٣٠٦ ، وقارن النبوات والسمعيات ، د/ محي الدين الصافي، ص ٣١ .

أما الشهرستاني : فإنــه وإن أقر بأن وجه دلالة المعجزة عقلية ، فإنــه لــم يخالف القائليــن بجواز ظهور الخوارق على يد الكاذب . بناء علــى تجــويز الإضلال على الله ــ تعالى ، إلا أن الشهرستاني لم يجعل هــذا الحكــم علــى إطلاقه ، بل أحاطه ببعض الشروط الهامة .

ومنها : أنه وإن جاز الإضلال من الله لعبيده ، فإنه يجوز بشرط (ألا يقــع خلاف المعلوم وبشرط : ألا يتناقض الــدليل والمــدلول ، ولا يلتــبس الــدليل والشبهة .

وبشرط : ألا يؤدي الأمر إلى التعجيز ، وبشرط : ألا يؤدي إلى التكذيب في القول [١] .

وبذلك قيد الشهرستاني جواز الإضلال من الله لعباده : بقيود يمكن أن تكون فاصلاً بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب؛

لأن دليل الصادق ــ ليس هو عينه دليل الكاذب، فالله ــ تعــالى ــ إذا أراد أن يرسل رسولاً يهتدي به قوم ، لا ينصب لهم دليلاً من الأدلة التي يضل بهــا آخرين لأن ذلك محال .

كما أنــه إذا أخبر بأنــه سيرسل رســولاً ليهتدي به الناس ، ثم أضل كــل مــن بعث إليه ، لكان هذا تناقضًا ، لانقلاب الصدق إلــى الكـــذب ، وذلــك محال؛ لأن الكــذب لا يجوز على الله ــ تعالى ــ [٢] .

وأيضًا إرسال الله ــ تعالى ــ للرسول وسلب أدلة الصدق عنه ، بعدم إظهار المعجزة على يديه ، بينما من جانب آخر يظهر الخارق للعادة على يد الكاذب ، وذلك لمعارضة دعوى النبي الصادق ، لقصد إضلال الخلق ، فهذا أيضًا محال؛

---

(٢) نهاية الأقدام ، الشهرستاني، ص ٤٤٠ .

(٣) راجع المصدر السابق ص ٤٤١ .

لأنه حتمًا يؤدي إلى المحال [١] ، وهــذا من قبيل نصب أدلة التوحيد لتدل على الشرك [٢] .

الغموض الذي قد يفهمه البعض من رأي بعض الأشاعرة القائــل : بجــواز ظهور الخوارق على يد الكاذب ؛ لإرادة الله ــ تعالى ــ لإضلال الخلق .

وذلك لإحاطة هذا الحكم ببعض القيود الهامة ، التي وضحها الشهرستاني ، والتي تميز بين النبي الصادق ، والمتنبئ الكاذب ، ولا يفهم الإضلال مــن الله على إطلاقه في هذه القضية .

بينما أن الإضلال على الإطلاق يجوز إضافته إلــى الله ــ عــز وجــل ــ بمعنى: أن يخلق ضلالاً في قلب شخص ما ، ولكنه إذا أدى إلى محــال فهــو محال على الله أن يفعله ؛ لكونه من الأفعال المتناقضة والمستحيلة علــى الله ــ عز وجل ــ [٣]، وليس لكونه قبيحًا عليه كما يقول المعتزلة [٤] .

بينما ما نسبه الإيجي للشيخ الأشعري من آراء حول دلالة المعجــزة فإنهــا آراء شبيهة بما ذهب إليه المعتزلة في هذا الصدد لقولهم بالدلالة العقلية القائمة على عدم جواز ظهور الخوارق على يد غير الأنبياء .

فهل معنى ذلك أن الأشاعرة اللاحقين للشيخ الأشعري ، قــد خــالفوه فــي مذهبه، أم أن الإيجي قد اعتمد في ذلك على تأييد الغير ناسبًا للأشعري ما لــم يذكره ؟

وبذلك تعتبــر هــذه المسألة غامضة إلا أنه يمكن الاستنتاج من ذلــك مــا مؤداه : أنه على فرض صحة ما نقله صاحب المواقف عن الإمام الأشعري لا

---

(١) راجع: نهاية الأقدام ، الشهرستاني، ص ٤٤١ .

(٢) راجع المصدر السابق، ص ٤٤٢ .

(٣) راجع نهاية الأقدام ،الشهرستاني ص ٤٤٢ .

(٤) راجع شرح الأصول الخمسة ، عبد الجبار، ص ٤١ .

يمكن أن يكون هذا الرأي قد صدر عن الشيخ في وقت متقدم من عمره ، وذلك عندما كان على مذهب المعتزلة ، ويكون هذا من قبيل بعض آرائه الموجـودة في بعض كتبه كمقالات الإسلاميين على سبيل المثال ، والتي نقل فيها كثيرًا من آراء المعتزلة ونسبها إليهم .

وهذا الرأي يؤدي إلى تضييق الفجوة على من يسعى لاتهام الأشاعرة اللاحقين بأنهم قد خالفوا مذهب شيخهم .

أما رأي الفريق الثاني من علماء الأشاعرة :

ومن هذا الفريق كثير من العلماء كالإمام الجويني والرازي والغزالي والتفتازاني وأيضًا الإيجي ، فهؤلاء العلماء ذهبوا إلى : أن دلالة المعجزة على صدق الرسول : دلالة عادية، وإلى هذا القول أشار الإمام الجويني (١) .

" اعلموا ــ أرشدكم الله ــ تعالى ــ أن المعجزة لا تدل على صدق النبي حسب دلالة الأدلة العقلية على مدلولاتها، فإن الدليل العقلي يتعلق بمدلوله بعينه، ولا يقدر في العقل وقوعه غير دال عليه ، وليس كذلك سبيل المعجزات .. . والمرضيّ عندنا أن المعجزة تدل على الصدق من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول " (٢) .

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ــ نسبة إلى جوين من قرى نيسابور ــ النيسابوري الشافعي الأشعري ــ المعروف بإمام الحرمين ــ ضياء الدين أبو المعالي ، فقيه أصولي متكلم مفسر أديب ولد عام ٤١٩هـ، وتوفى بنيسابور ودفن بها عام ٤٧٨هـ . وله تصانيف كثيرة ، منها : الشامل في أصول الدين ، والبرهان في أصول الفقه وتفسير القرآن والإرشاد . راجع: الذهبي، سير النبلاء، ٢٥٥/١١ والسبكي، طبقات الشافعية، ٣/ ٢٤٩ ،وابن العماد شذرات الذهب ٣٥٨/٣ ، ومعجم المؤلفين، جـ٦ ، ص ١٨٤، ١٨٥ .

(١) الإرشاد ــ الجويني ص ٣٢٤، ٣٢٥ ، تحقيق د/ محمد يوسف موسى ، وعلى عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، بدون .

وذلك ما أكده علماء الأشاعرة اللاحقون كالسعد قائلاً : "وأما وجه دلالتها على صدق الرسول ، فإنها عند التحقيق بمنزلة صريح التصديق ، لما جرت العادة به ، من أن الله ــ تعالى ــ يخلق عقيبها العلم الضروري بصدقه "[١] .

ومثال ذلك كما ذكر الإيجي : رجل قام في مجلس ملك بحضور جماعة من رعيته وادعى بأنه رسول ذلك الملك إليهم فطالبوه بالحجة ؟ فقال : هي أن يقوم الملك ويقعد ثلاث مرات ، ففعل، فإنه يكون تصديقًا له ، ومفيدًا للعلم الضروري بصدقه من غير ارتياب [٢] .

ومما سبق فيكون دلالة المعجزة على صدق الرسول دلالة عادية وليست عقلية، وذلك بإجماع آراء العلماء السابقين، ورغم ذلك فإن البعض [٣] أراد أن يشكك في هذا القول المجمع عليه بدعوى أن علماء الأشاعرة قد اختلفوا فيما بينهم حول مسألة حكم ظهور الخارق على يد الكاذب؛ حيث جوزه البعض كالسعد والإيجي، وقال باستحالته البعض الآخر كالجويني والغزالي والرازي ..

ولكن من قال بوقوع الاختلاف بين علماء الأشاعرة حول دلالة المعجزة على صدق الرسول ، قد ابتعد عن الصواب كثيرًا ؛ لأنهم أجمعوا على أمر آخر، وهو : استحالة ظهور المعجزة على حسب دعوى الكاذب، وذلك كما قال الجويني: " لأنها تتضمن تصديقًا ، والمستحيل خارج عن قبيل المقدورات ووجوب اختصاص المعجزة بدعوى الصادق كوجوب اقتران الألم بالعلم في بعض الأحوال"[٤] .

---

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٤، ٣٢٥ .

(٣) راجع: المواقف الإيجي، جــ٨ ص ٢٢٩ ، وقارن شرح المواقف، جــ٣ ص ١٨١ .

(٤) راجع: من العقيدة إلى الثورة د / حسن حنفي، جــ٤ ص ٧٤، ٧٥ ، مكتبة مدبولي .

(١) الإرشاد ــ الجويني ص ٣٢٧، ٣٢٨ .

والنهي السابق للإمام الجويني وتابعه فيه كل من الغزالـي والـشهرستاني والرازي هو نفس النص الذي تمسك به من أنهم بعض الأشاعرة اللاحقين لهم كالسعد والإيجي ومن تابعهم أنهم خالفوا السابقين لهم ، لقولهم : " بجواز ظهور الخارق على يد الكاذب ، وذلك بناء على أن العقل يجوز ظهـوره علـى يـده استنادًا إلى شمول قدرة الله ــ تعالى ــ [1] .

أما ظهور الخارق على يد الكاذب بدون اقترانه بالدعوى فهذا يجوز، وهـو ما أكد عليه الإمام الجويني قائلاً: " وجنس المعجزة يقع من غير دعوى، وإنما الممتنع وقوعه على حسب دعوى الكاذب " [2] .

وبذلك نجد من اتهم الأشاعرة بذلك ، لا بـد عليـه مـن الرجـوع إلـى مؤلفاتهم وقراءتـها بروية ، ليتأكـد بأن اتهامـه لهم باختلاف بيـنهم وبـين بعض لا أساس له إلا من تقول ذلك؛ لأنه بمقابلة آراء الأشاعرة بعضهم ببعض السابقين واللاحقين يثبت بأنه لا يوجد ثمة اختلاف بين علماء الأشاعرة، حيث أجازوا ظهور الخارق على يد الكاذب، وبذلك يتضح اتفاقهم على : أن المعجزة تنزل منزلة قوله تعالى : صدق عبدي في كل ما يبلغ عني ؛ واتفـاقهم أيـضًا على جواز ظهور الخارق على يد غير النبي .

وهناك مثال في دلالة المعجزة على صدق الرسول أنها ضرورية، فإن مـن دخل بستانًا ورأى أزهارًا حادثة بعد أن لم تكن، ثم رأى عنقود عنب قد أسـود جميع حباته إلا حبة واحدة ، مع تساوي نسبة الماء والهواء وحر الشمس ، على جميع تلك الحبات ، فإنه يضطر إلى العلم بأن فاعله مختار .

(٢) راجع المواقف للإيجي جــ٨ ص ٢٢٩ ، ط الأولى ١٣٢٥هــ .

(٣) الإرشـاد، الجويني، ص ٢٢٨ ، وقارن الاقتصاد في الاعتقـاد للغزالـي ص ١٦٤ ، ١٦٥ – تحقيق الشيخ / محمد مصطفى أبو العلا ــ مكتبة الجنـدي ، بدون ، وقـارن ص ١٦٣ ، وقارن التفسير الكبير ، الرازي ، م٧ جـــ ١٤ ص ١٥٨ ، دار الكتـب العلميـة ط الأولى ١٤١١هــ ــ ١٩٩٠م .

وحينئذ ، تحصل المعرفة الضرورية ، بصدق الرسول ؛ لأن دلالة المعجزة على صدق الرسول ضرورية [1] .

وتتميمًا للفائدة سوف أذكر فيما يلي عرض رأي بعض المعاصرين في وجه دلالة المعجزة أثناء التعقيب على وجه دلالتها .

تعقيب على وجه دلالة المعجزة :

أجمع أهل السنة على أن الله ــ تعالى ــ يخلق بعد حدوث المعجزة علمًا ضروريًا في النفوس بأن النبي صادق في دعواه ؛ لكن نجد بعض المعاصرين قد أنكروا هذا الإجماع ، وردوا عليه بما سجله تاريخ الأنبياء والرسل ، بأن هناك مجموعة من الناس ، ظلت على معارضتها وكفرها بالنبي ، حتى بعد ظهور المعجزة .

وفي هذا الاعتراض ، إبطال لهذه الدعوى التي مؤداها أن المعجزة يترتب عليها وعلى ظهورها وجود العلم الضروري بصدق النبي [2] .

الرد على هذا الاعتراض : بأن عدم إيمان بعض الناس رغم ظهور المعجزة، يرجع إلى مجرد الحسد والعناد ، وأن تكذيبهم للأنبياء بعد ظهور الخارق عليهم لم يقيموه على أسس عقلية مقبولة ، بل أقاموه على مجرد العناد والمكابرة .

ونجد أحد علمائنا أجاب على من تمسك بذات الشبهة من القدماء أو المعاصرين قائلاً : إن هؤلاء المعارضين قد قامت معارضتهم على العناد والمكابرة لأنهم متيقنون بصحته ، مؤمنون بحقيقته ؛ إلا أنهم كابروا وعاندوا ،

(١) ذكرى العاقل وتنبيه الغافل / تأليف الأمير عبد القادر الجزائري ــ تحقيق وتقديم: د/ ممدوح حقي ــ مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ص ٩٣ .

(٢) من أقوال د/ حسن حنفي في كتابه من العقيدة إلى الثورة، جـ٤ ص ٧٢ ــ مكتبة مدبولي .

والقرآن يتحدث عن هذا حينما قال : ﴿ **وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا** .. . ﴾ [١] ، ومن هؤلاء : الوليد بن المغيرة الذي آمن بالقرآن واستيقنه، حتى قال القوم : قد صبأ الوليد ، فلم يجد مخرجًا إلا أن يتهم الرسول بالسحر ، وافترى على القرآن المعجزة، فقال : أنه سحر يؤثر وأنه من قول البشر [٢] .

ويتساءل أيضًا أحد المعاصرين معترضًا: "إذا كانت المعجزة تظهر أيضًا على يد الكاذب فما أهميتها كدليل على صدق النبوة ؟ وما مقياس التصديق بين النبي الصادق والنبي الكاذب ما دامت المعجزة تظهر على كليهما ؟ " [٣] .

ولماذا لا تتكرر المعجزة للتأكيد ، وللتيقن كما تتكرر التجربة كأحد شروط صدقها [٤] .

وردًا على هذه الاعتراضات يجب الرجوع إلى ما كتبه أهل السنة في مؤلفاتهم ؛ للوقوف على حقيقة الأمر ، دون تحيز أو حمل كلامهم على ما لا يجوز أن يحمل عليه .

فبالنسبة إلى أن المعجزة لا تدل على الصدق لأنها تظهر على يد المتنبئ الكاذب ، كما قال بذلك قدماء أهل السنة هذا الكلام يحتاج إلى تصحيح ؛ لأنه لا يوجد بين علماء الكلام من يقول بجواز ظهور المعجزة على يد المتنبئ .

ولكن هناك من يقول : بجواز ظهور الخارق على يد المتنبئ .

وهناك فارق بين المعجزة والخارق : هو أن المعجزة لابد وأن تقترن بدعوى النبوة وإظهار التحدي بطلب المعارضة وثبوت عجز المتحدين.

---

(١) سورة النمل من آية : ١٤ .

(٢) راجع النبوة، والتنبؤ د/ طه حبيشي ، ص ١٣٠ ، ١٣١ ، ط الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

(٣) من العقيدة إلى الثورة د/ حسن حنفي، جـ٤ ص ٧٤ ،٧٥ ـ مكتبة مدبولي .

(٤) المصدر نفسه، صـ ٧٢ .

وأيضًا العلماء الذين جوزوا ظهور الخارق على يد الكاذب لم يتعـد الحكـم العقلي إلى الواقع الفعلي ؛ لأن العادة جرت على عدم ظهور الخارق على يـد المتنبئ وهذا ما أكد عليه الشهرستاني أثناء شرحه لهذا الحكم (١) .

وعلى فرض ظهور الخارق على يد المتنبئ فإنه سيكذبه (٢) .

وبالنسبة للقول : بأن عدم تكرار المعجزة على يد النبي يفقدهما أحد شروط صدقها وضرب مثالاً بالتجربة وتكرارها .

نقول له : ليس من شروط كون النبي صادقًا ، أن تتـواتر المعجـزات أو تتوالى الآيات ؛ لأن ذلك يوجب نقيض المقصود ، وهو ألا تثبت النبوة أبـدًا؛ ولذلك قال علماء الكلام بأن المعجز الواحد يكفي قي صدق النبي ، أما اقتـراح الزيادة . فهذا من جملة العناد، وأيضًا المعجزة لو تكـررت لأصـبحت عـادة ولخرجت بذلك عن كونها خارقة للعادة ، ولكنها تتنوع كما تنوعت معجـزات سيدنا موسى وعيسى ــ عليهما السلام ــ أما معجزات سيدنا محمد ﷺ والتـي زادت على الألف معجزة بدون القرآن الكريم (٣) فكلها دليل على الإعجاز لعدم التكرار .

وخلاصـة القـول :

إن المعجزات تتنوع ، ولكنها لا تتكرر ؛ لأن تكرارها يجعلها من العاديات .

ثالثًا : وجه دلالة المعجزة على صدق الرسول عند الفلاسفة

الفلاسفة المسلمون يرون أن الإنسان المبعوث لا بد له من آيات أو معجزات ، تدل على أنه من عند ربه ، ليكتمل نظام الطبيعة ، أو العناية الإلهية، ليستحق

---

(١) راجع: نهاية الإقدام، ص ٤٤٠ للشهرستاني .

(٢) راجع: المواقف ، الإيجي، جـ٨ص ٢٢٩ ، وقارن شرح المقاصد، جـ٢ ص ١٣١ .

(١٣) سيأتي الحديث عن المعجزات بالتفـصيل مـن خـلال الفـصلين الثالـث والرابـع – إن شاء الله – .

الطاعة والاتباع ، وإلا فلا ، وإذا لم يكن يدل على أنه من عند ربه لـم يكـن إرساله مفيدًا ، وهذا يستحيل عقلاً .

ولذلك نجد أن دلالة المعجزة على صدق الرسول عند الفلاسفة المسلمين ، دلالة عقلية ، كما ذهب إليه المعتزلة ؛ لأنهم يرون أنه يلزم لوجود العالم وجود من يصلحه ، والمصلح هذا يلزم آيات تدل على صدقه ، وأنه من عند الله .

فلذلك المعجزة تكون لازمة لهم ويمكن للنبي أن يأتي بها متى أراد فلذلك تكون دلالتها عقلية .

ولا شك أن الأسباب التي جعلها ابن سينا تؤدي إلى وقوع المعجزة، فهي واضحة الدلالة في تحديد موقفه من معجزات الأنبياء .

فهو يُرجع إلى قدرة النبي وحدها إمكانية قلب العصا حية ، وإحداث الصاعقة أو الريح العاصفة، فهنا يُفهم للمعجزة بأن قلب العصا حية ، لموسى – عليه السلام – كان من قبل نفسه ، ومن جهته المحركة التي استطاعت قلب حقيقة العصا إلى حية .

وهو ينص على أن معجزات عيسى ـ عليه السلام ـ في إبراء الأكمه والأبرص يرد إلى قوة النفس ، وقدرتها على التأثير في العناصر والأجسام .

ويدعونا ابن سينا إلى أن نتذرع بالحكمة والأناة ، ونحن نتقصى الأسباب التي تكمن وراء بعض الحوادث التي نتخيلها غريبة ، على النظام الطبيعي للأشياء بأن نسلم بأن لكل ظاهرة من الظواهر التي نطلق عليها اسم المعجزة ، الخارقة، أصلاً في القوانين الطبيعية السائدة، وذلك نفهمه من نظريته في الفعل والانفعال بقوله (عقلانية الظواهر) لأن في مذهبه كل ظاهرة خارقة للمألوف ـ بالنسبة لعامة الناس ـ تفسيرٌ عقليٌّ ، تدخل به في إطار الظواهر العادية المفهومة وفقًا لقانون السببية، بأن تحدث وفقًا لتأثير قوى النفوس في الأشياء .

ولذلك يقول ابن سينا :

" فلا تستبعدن أن يكون لبعض النفوس ملكة يتعدى تأثيرها بدنها ، وتكـون لقوتها ، كأنها نفس ما ، للعالم ، وكما تؤثر بكيفية مزاجية ، تكون قـد أثـرت بمبدأ لجميع ما عددتُه؛ إذ مبادؤها هذه الكيفيات ، لا سيما في جرم صار أولـى به ، لمناسبة تخصه مع بدنه .. . فلا تستنكرن أن يكون لبعض النفـوس هـذه القوة ، حتى تفعل في أجرام أخر ، تنفعل عنها انفعال بدنه ، ولا تـستنكرن أن تتعدى من قواها الخاصة ، إلى قوى نفوس أخرى تفعل فيها ، لا سيما إذا كانت شحذت ملكتها بقهر قواها البدنية التي لها ، فتقهر شهوة ، أو غضبًا ، أو خوفًا من غيرها "[١] .

بينما يرى ابن خلدون أن دلالة المعجزة عند الفلاسفة ــ المسلمين ــ دلالـة غير عقلية بل ظنية؛ حيث يقول ابن خلدون :

فالخارق عندهم يقع للنبي سواء أكان للتحدي أم لم يكن ، وهو شاهد بصدقه من حيث دلالته على تصرف النبي في الأكوان ، الذي هو من خواص الـنفس النبوية ، لا بأنه يتنزل منزلة القول الصريح بالتصديق ، فلذلك لا تكون دلالتها عندهم قطعية ، كما هي عند المتكلمين، ولا يكون التحدي جزءاً من المعجزة[٢].

فيبدو أن ابن خلدون يقول هذا القول ، بناء على مفهوم المعجزة وشـروطها عند المتكلمين؛ حيث إنها ــ المعجزة ــ ليس للنبي فيها دخل ؛ لأنها تكون من فعل الله مباشرة .

بينما الفلاسفة ترى أن دلالة المعجزة ، على صدق الرسول تكون واجبة بناءً على مذهبهم في الفيض ، وبناءً على رأيهم بأن الله ــ تعالى ــ يفعل الفعل على

(١) الإشارات والنبيهات، ابن سينا ، بشرح الطوسي .
(٢) انظر: المقدمة، ابن خلدون، ص٩٥ ، مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطبع ، والنشر سنة ١٣٣٨هـ ــ ١٩٦٦م .

جهة الاضطرار دون الاختيار، وبناءً على مذهبهم في العلـــة والطبـــع ، بـــأن المعجزة نابعة من طبيعة نفس الرسول فوجوبها لازم لطبيعته (١) .

لأن الخارق عندهم يقع للنبي سواء أكان للتحدي أم لا ، وهو شاهد يـــصدقه من حيث دلالته على تصرف النبي في الأكوان ، الذي هو من خواص الـــنفس النبوية ، لا أنه يتنزل منزلة القول الـــصريح بالتـــصديق – كمـــا هـــو عنـــد المتكلمين– ولذلك فهي لا يوجد فرق بينها وبين الخوارق الأخرى كما هو عند المتكلمين ؛ لأن دلالتها عندهم لا تكون قطعية.

* * *

---

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات ــ ابن سينا ــ ق ٣، ٤ ص ٨٧٥ .